جامعـة
المنصــورة
كليــة الآداب

من جوانب التركيب والمعنى

إعـــداد
الاستاذ الدكتور / ابراهيـم ابراهيـم بركـــات
الاستاذ بقسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة المنصورة

مجـــلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة
العدد الثالث و الخمسون – أغسطس ٢٠١٣

من جوانب التركيب والمعنى

أ.د/ إبراهيم إبراهيم بركات

تتشعبُ أفكارُ علاقةِ النحوِ بالمعنى وتتعددُ إلى حدٍّ واسعٍ وسعَ اللغة ؛ فالكلامُ شيءٌ وظلُّه ، النحوُ أو المعنى هو الشيءُ ، والآخرُ ظلُّه ، ولا تستطيعُ أنْ تجزمَ أيًّا منهما الشيءَ أو الظلَّ؛ لذلك لا انفصامَ بينهما ، ولا تحديدَ لأحدِهما فى حالِ افتقادِ الآخرِ أو تغيُّبِه ، وهذا البحثُ:

"**من جوانبِ التركيبِ والمعنى** "

يشيرُ إلى هذه الفكرةِ فى صورِ نماذجَ تركيبيةٍ تدورُ حولَ الكلمةِ والتركيبِ أو الجملةِ، مع ذكرِ أمثلةٍ لغويةٍ موجزةٍ .

وقد انقسمَ هذا البحثُ إلى قسميْن :

القسمُ الأولُ : من النحوِ ودلالةِ الكلمةِ فى التركيبِ .

القسمُ الثانى : من النحوِ ودلالةِ التركيبِ .

يتضمنُ الإشارةَ إلى :

- الجوانبِ الدلاليةِ فى قطعِ النعتِ عن المنعوتِ .
- النحوِ والمعنى وقضايا التوكيدِ .
- من الجوانبِ الدلالية فى البدلِ .
- صاحبِ الحالِ والمعنى .
- العلاقاتِ الدلاليةِ بين الظرفِ والفعلِ .

– الصفةِ المشتقةِ والإضافةِ .

– من الجوانبِ الدلاليةِ فى المنصوباتِ .

وأفكارٍ دلاليةٍ أخرى فى ثنايا البحثِ .

وهذه إلفاتاتٌ لتحفيزِ الباحثين فى اللغةِ على إكمالِها وتعميقِها واستحداثِ أبحاثٍ أخرى غيرِها، فالدراساتُ اللغويةُ لا حدَّ لها، ولا حصرَ ؛ ما دامَ الباحثُ جادًّا وذا شغفٍ وإخلاصٍ وإرادةِ نفعٍ وجدٍّ .

وقد اعتمدَ هذا البحثُ على المنهجِ الوصفىِّ ؛ مستعينًا بالاستقراءِ والتحليلِ والاستنباطِ ؛ إلى جانبِ ما ارتآه الباحثُ من نظراتٍ ذاتيةٍ في كُنْهِ اللغةِ، وما حوتهُ ذاكرتُهُ من جوانبَ لغويةٍ وأفكارٍ شخصيةٍ فى طبيعةِ اللغةِ العربيةِ ، وكيفية الأداءِ اللغوىِّ بها تحقيقًا لمقاصدَ معنويةٍ أو دلاليةٍ .

وفقنا الله –تعالى – جميعًا لما فيه خيرُ لغتِنا ومكانتِنا بين الباحثين اللغويين، وهو الهادى إلى سواءِ السبيلِ .

تمهــيد:

يذكرُ فى إنباهِ الرواةِ : " قال ثعْلبٌ : العربُ تُخرجُ الإعرابَ على الألفاظِ دونَ المعانى ، ولا يفسدُ الإعرابُ المعانى ، وإذا كان الإعرابُ يفسدُ المعنى فليس من كلامِ العربِ "[١]

ويُمتدحُ الفراءُ فى هذا المجالِ ؛ لأنه كان يقولُ :" كلُّ مسألةٍ وافقَ إعرابُها معناها؛ ومعناها إعرابَها فهو الصحيحُ " [٢] .

وكان بعضُهم يغلِّطُ سيبويهِ ؛ لأنه حملَ كلامَ العربِ على المعانى دونَ الألفاظِ[٣].

ولم يوجدْ فى كلامِ العربِ وأشعارِ الفحولِ إلا ما المعنى فيه مطابقٌ للإعرابِ، والإعرابُ مطابقٌ للمعنى[٤] .

ويذكر أن" الفراءَ حملَ العربيةَ على الألفاظِ والمعانى ، فبرعَ واستحقَّ التقدمةَ، وذلك كقولِك: مات زيدٌ ، فلو عاملْت المعنى لوَجَب أن تقولَ : مات زيدًا ؛ لأن اللهَ – تعالى– هو الذى أماته ، ولكنك عاملْت اللفظَ فأردتَ : سكَنَتْ حركاتُ زيدٍ[٥].

فاللغةُ معنى ولفظٌ ، ولابدَّ أنْ يَتَّسِقَا ويتواءَما ، وهما متلازمان ، والجانبُ اللفظىُّ فى اللغةِ هو الظاهرُ والمحسوسُ من خلالِ النطقِ ، ويستنتجُ منه المجموعُ الدلالىُّ كلٌّ بحسبِ ترجمتِه وفهمِه ؛ لكنَّ هناك أمورًا دالةً لا انفكاكَ منها ، وكان العربُ يعرفون ذلك تلقائيًا دونَ رجوعٍ إلى قواعد ؛ ذلك لأن القواعدَ التركيبيةَ كانت إحساسًا

---

[١] إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٤ / ٢ .

[٢] الموضع السابق .

(٣) الموضع السابق .

(٤) الموضع السابق .

(٥) إنباه الرواة : ٤ / ٣ .

ومشاعرَ مُتَذَوَّقَةً ؛ لأنها مرتبطةٌ لديهم بالمعنى المفهومِ من السياقِ مقامًا أو حالًا أو لفظًا ، ولا دهشةَ أنْ نقرأَ لدى اللغويين الأوائلِ :

"البدوىُّ يدركُ الفرقَ بين : جاء زيدٌ الراكبُ، وراكبًا ، وإن كان لا يُسَمِّى الأولَ صفةً ، والثانى حالًا ؛ ولذلك قالَ أعرابىٌّ سمعَ مؤذنًا يقولُ : أشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله ، بنصبِ الرسولِ : فَعَلَ ماذا ؟ لفهمِه قصدَ الصفةِ "(١) .

فالنحوُ والمعنى شئٌ وظلُّه ، فكلٌّ منهما يؤدى إلى صنوِه ، ويدلُّ عليه ، ويرشدُ إليه ، وينبئُ عنه . وليسا وجهين لعملةٍ واحدةٍ ، وإنما هما معًا متداخلان فى تكوينِ كلِّ وجهٍ من وجهى العملةِ الواحدةِ .

ولاتستطيعُ أن تجزمَ حقيقةَ أىٍّ منهما يسبقُ الآخرَ ، فهما كالدجاجةِ والبيضةِ، وهو دليلٌ على أن كلًّا منهما يرى نفسَه فى الآخرِ .

ويقصدُ بالنحوِ بناءُ الجملةِ ، فالنحوُ يبحثُ ويدرسُ الجانبَ التركيبىَّ فى الكلامِ ، وهو متشعبٌ وأنواعٌ يتصلُ بعضُه ببعضِه الآخرِ ، فهو كلٌّ متشابكٌ متكاملٌ .

ويقفزُ إلى ذهنى فكرتان متضامنتان ، موجز كلٍّ منهما :

١- الناقدُ الأدبىُّ الذى لايجمعُ دقائقَ اللغةِ ، والأداءَ المعنوىَّ لتراكيبِها المتنوعةِ، والفروقَ الدلاليةَ الدقيقةَ لاستخدامِ وحداتِها الصرفيةِ .... إلى غيرِ ذلك مما تحويه اللغةُ من إمكاناتٍ عديدةٍ ومعقدةٍ تعبيريةٍ لإعطاء ناتجٍ دلالىٍّ معينٍ ؛ هل يمكنُ لمثلِ هذا الناقدِ أنْ ينهضَ بمهمتِه فى التطورِ الأدبىِّ ، وإظهارِ ما يمكنُ أن يكونَ عليه نصٌّ ما ؟!.

---

(١) المجيد فى إعجاز القرآن المجيد : ١٥٤.

وهل يمكنُ لنا أن نركنَ إلى ترديدِ مثل هذا الناقدِ لمصطلحاتٍ نقديةٍ وعباراتٍ أو جملٍ غيرِ مترابطةِ المعنى، وننبهرَ بما ينمِّقُ ويدبِّجُ ؛ دونَ اعتمادِه على طبيعةِ اللغةِ بما تنطوى عليه من مظاهرَ تدلُّ على المخابرِ المعنويةِ ؟!

٢- وفى مقابلِ ما سبقَ نقولُ : هل يمكنُ لنا أن نحللَ نصًّا إبداعيًا لشاعرٍ أو منتجٍ أدبىٍّ لا يستوعبُ دقائقَ اللغةِ ؟!

فنحللُ له – مثلًا – استخدامَه (أم) فى سياقٍ أخطأ فيه تركيبيًا ، لأنه لم يحُزْ طبيعةَ تراكيبِها، وخصائصَها ، والعلاقاتِ الدلاليةَ فيها .... وغيرُ ذلك كثيرٌ.

وفى هذا الموضعِ أشيرُ إلى كثيرٍ من الدلائلِ التى تجعلُ المعنى والأفكارَ النحويةَ شيئًا واحدًا، كلٌّ منهما يدلُّ على الآخرِ، وتبينُ أنَّ العلاقةَ بينهما علاقةٌ لا يمكنُ انفصالُها ، أو إيجادُ شعراتٍ فاصلةٍ بينهما ، وهى إشاراتٌ دونَ تحليلٍ وتفسيرٍ ، إلا ما كان بالنزرِ اليسيرِ ؛ وإنما هى توجيهٌ لدراساتٍ بحثيةٍ مستقبليةٍ ، يتبينُ منها هذه العلاقةُ التى تهدفُ فى المقامِ الأولِ والأخيرِ إلى إبرازِ الجانبِ الدلاليِّ، وأنه الغرضُ الأساسىُّ من التراكيبِ وتقلباتِها المختلفةِ ، وأنه الهدفُ من نحوِ العربيةِ وقوانينِها التركيبيةِ.

القسم الأول
من النحو ودلالة الكلمة فى التركيب

بين النحوِ والجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ رباطٌ وثيقٌ ، وكلٌّ منهما يؤدى إلى الآخرِ ويدلُّ عليه ؛ لهذا فقد بُنيت اللغةُ العربيةُ على الناحيةِ الإعرابيةِ من حيثُ الوصلُ فى التركيب .

ورسمَ لذلك قواعدُ نطقيةٌ عامةٌ ، يدلُّ بها الضمةُ وما ينوبُ عنها على الفاعليةِ أو الابتدائيةِ، وإنْ شئتَ قلتَ: وعلى ما يُشبَّه بهما ، من: اسمِ كانَ ، واسمِ كادَ ، وغيرِها ، وعلى ما يبنى عليهِما .

ويدلُّ بها الكسرةُ وما ينوبُ عنها على الجرِّ أو الإضافةِ الخاصةِ بالاسمِ أو الجملةِ .

ويدلُّ بها الفتحةُ وما ينوبُ عنها ما عدا ذلك ، وإن شئتَ القولَ – كما يراه النحاةُ – يدلُّ بهما على المفعوليةِ وأشباهِها .... إلى غيرِ ذلك .

ويدلُ بها السكونُ وما ينوبُ عنها على الجزمِ والبتِّ والقطعِ الخاصِّ بالفعلِ .

وما يدورُ من خلافاتٍ بين النحاةِ فى التوجيهِ الإعرابىِّ لكلمةٍ ما إنما هو قائمٌ على التوجيهِ الدلالىِّ .

كما أنَّ الخلافَ فى نطقِ بعضِ الكلماتِ فى مواقعِها من الكلامِ إنما هو قائمٌ على الخلافِ الدلالىِّ ، أو التوجيهِ الدلالىِّ كذلك .

ولقد عرضت بعضُ الكتبِ مثلَ هذه الفكرةِ ، سواءٌ أكانت النحوية منها أم تلك التى تتعرضُ لدراسةِ القرآنِ الكريمِ [1] .

ولقد قمتُ – بفضلِ اللهِ – بإتمامِ فكرةٍ للبحثِ فى هذا الجانبِ ، وأودعتُه كتابًا، أسميتُه: (العلاقةُ بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى فى كتابِ سيبويهِ) .

يتعرض لقضايا الرفعِ والمعنى ، والنصبِ والمعنى ، والمعنى والتبعيةِ ، والخلافِ الإعرابىِّ والمعنى ، والخلافِ الدلالىِّ والإعرابىِّ، والعلاقةِ الدلاليةِ بين الجملةِ والكلمةِ ، والخلافِ الدلالىِّ للأفعالِ ولبعضِ الأدواتِ ، والإعرابِ ومعنى المحذوفِ، ولنْ أعيدَ أفكارَ هذا الكتابِ ، ولكننى أعطى موجزًا إيجازًا شديدًا لها من خلالِ الخاتمةِ .

يرتبط النحوُ بالمعنى ارتباطًا وثيقًا ، فالنحوُ لا يطبقُ قاعديًا إلا من خلالِ المعنى، كما أنَّ المعنى لا يفهمُ فكريًّا إلا من خلالِ النحوِ .

وقد راعى سيبويهِ فى كتابِه فى عرضِه للقواعدِ النحويةِ هذه الفكرةَ ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الجوانبِ الستةِ الآتيةِ :

– **الرفعُ والمعنى** : حيثُ يُقرنُ الرفعُ بمعنى الفاعليةِ والابتدائيةِ وما هو مبنى على الابتدائيةِ ، وتؤولُ المرفوعاتُ على تقديرِ مضمراتٍ تسايرُ هذه المعانى ، كرفع خبرٍ لحذفِ المبتدأِ ، والحملِ على موضعِ (إنَّ) واسمِها .

– **النصبُ والمعنى** : حيثُ ترتبطُ المنصوباتُ بمعنى المفعوليةِ والحاليةِ والتمييزِ، ويتمثلُ ذلك من خلالِ دراسةِ المفعولِ به ، والمفعولِ فيه ، والمفعولِ معه ، والمفعولِ له ، وما بعدَ المقاديرِ ، والحاليةِ وما فى معناها ، وبالحذفِ فى معنى المفعوليةِ ، والإغراءِ والتحذيرِ ، والنداءِ ، والاختصاصِ ، والمنصوبِ على التعجبِ ، وتلك المنصوباتُ التى تؤولُ لمضمراتٍ يتضحُ فيها معنى المفعوليةِ ، والكلماتُ التى تنطقُ

---

[1] ينظر فى ذلك مثلًا: البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ١/ ٣٠١ وما بعدها .

بين النصبِ وغيرِه ، وهى أثناءَ نصبِها تؤولُ بمعنًى من المعانى التى تنصبُ لها الأسماءُ .

– **المعنى والتبعيةُ** : حيثُ تتبعُ التوابعُ من نعتٍ ، وتأكيدٍ ، وعطفٍ ، وبدلٍ متبوعاتِها لإجرائِها عليها ، أو لأنها كالاسمِ الواحدِ ، لهذا تبعَ بعضُها بعضَها الآخرَ نحويًا ، ويتضحُ ذلك من خلالِ دراسةِ النعتِ ، والعلاقةِ المعنويةِ بينه وبين منعوتِه، ونعتِ (أى) فى النداءِ ، والنعتِ بين الحقيقةِ والمجازِ ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظىِّ والمجازِ ، وعلاقةِ ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ ، والنعتِ بين التقديرِ اللفظىِّ والإعرابِ ، والنعتِ بين التقديرِ المعنوىِّ والإعرابِ ، والنعتِ ومراعاةِ التقديرِ المعنوىِّ للمنعوتِ .

– **الخلافُ الإعرابىُّ والمعنى** : حيثُ يدورُ المعنى مع دورانِ العلامةِ الإعرابيةِ، ويتضحُ هذا من خلالِ ذكرِ أسماءٍ أو أفعالٍ يصحُّ لها أكثرُ من علامةٍ إعرابيةٍ ، وتوجهُ العلامةُ الإعرابيةُ المعنى – حينئذٍ – ، من نحو : الفعلُ المضارعُ بين علاماتٍ إعرابيةٍ مختلفةٍ فى جملةٍ واحدةٍ، أو ما يلحقُ به من إعمالِ (إذن) وإهمالِها، وحتى ، والمستثنى بأحوالِه الإعرابيةِ وعلاقاتِه المعنويةِ بما يسبقُه حينئذٍ .

– **الخلافُ الدلالىُّ والإعرابُ** : حيثُ تدورُ العلامةُ الإعرابيةُ مع دورانِ المعنى المقصودِ ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الأمثلةِ التى تتغيرُ فيها العلامةُ الإعرابيةُ للفعلِ أو الاسمِ تبعًا للمعنى المستهدفِ ، نحو : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن، لا تدن من الأسد يأكلك ... إلخ، وكذلك العلاقةُ الدلاليةُ بين الجملةِ والكلمةِ ، والخلافُ الدلالىُّ لبعضِ الأدواتِ : كالواوِ ، والفاءِ ، وحتى ، واللامِ ، وكى .... إلى غيرِها، والخلافُ الدلالىُّ للفعلِ ، نحو : دعا ، علم ... إلى غيرِهما .

– **الإعرابُ ومعنى المحذوفِ** : حيثُ تبنى العلاقةُ الإعرابيةُ للظاهرِ تبعًا للعلاقاتِ المعنويةِ بينه وبين ما يقدُر من محذوفٍ ، ويتضحُ ذلك فى معانى الإغراءِ والتحذيرِ، والاختصاصِ ، والنداءِ ، والمبنى على مبتدإٍ مضمرٍ إلى غيرِها .

ومما يتدخلُ به الموقعُ الإعرابىُّ ، أو الجانبُ النحوىُّ فى التحديدِ الدلالىِّ للفظٍ ما نجدُه فى مثلِ التعبيرين :

– أدبته تأديبًا

– وضربته تأديبًا

فإذا كان الأولُ مفعولًا مطلقًا؛ فهو مؤكِّدٌ مبيِّنٌ لحقيقةِ التأديبِ الذى يجبُ أنْ يكونَ ، ولذا فقد جاءَ المصدرُ اسمَ جنسٍ يدلُّ على العمومِ .

أما هو فى التعبيرِ الثانى فإنما يدلُّ على المفعوليةِ لأجلِه ، أي : أنَّ الحدثَ الأولَ قد وقعَ لإحداثِ هذا المدلولِ فى المصدرِ المذكورِ .

وأرى أن هناك فرقًا دلاليًا للتأديبِ فى الموضعيْن ، فهو فى الأولِ يدلُّ على التأديبِ الخالصِ المثالىِّ ، ولذا فقد كرَّرَ التأديبَ مرةً فى الفعلِ ، وأخرى فى المصدرِ ، وليس مدلولُ الثانى كمدلولِ الأولِ ، لأنَّ الأولَ مسندٌ إلى الفاعلِ ، أما الثانى فهو غيرُ مسندٍ لأنَّه المثالُ الذى يحدثُ من أجلِه الفعلُ محاولةً للوصول إليه[1].

أما التأديبُ فى التعبيرِ الثانى ففاعلُه هو فاعلُ الفعلِ الأولِ ؛ ولذا فإنَّ مدلولَه يقصُر عن مدلولِ التأديبِ فى التعبيرِ الأولِ ، حيثُ إنَّ له فاعلًا فى الثانى ، فهو غيرُ مثالىٍّ .

---

[1] للباحث فى هذا بحث: " نزع االخافض ، دراسة في عوامل النصب فى التراث النحوى " ينظر فيه بحث المفعول المطلق .

كما أرى أنه يمكنُ أن نربطَ دراسيًا بين أحوالِ الفعلِ البنائيةِ والإعرابيةِ وبين ما يمكنُ أنْ يؤديه من دلالةٍ :

فالماضى والأمرُ مبنيان دائمًا لدلالةِ كلٍّ منهما على زمنٍ مختصٍ بعينِه ، الأولُ لما مضى، والثانى لما يستقبلُ .

أما المضارعُ فإنه معربٌ لعدمِ اختصاصِه بزمنٍ ، فإذا دلَّ على ما مضى فإنه يجزمُ ، ويكونُ فيه جانبٌ من الاشتراكِ اللفظىِّ مع الماضى .

وإذا دلَّ على ما يستقبلُ كان مثلَ الأمرِ ، حيثُ يجزمُ ، والأمرُ يبنى على ما يجزمُ به المضارعُ .

أما أنه ينصبُ فإنه فيما إذا دلَّ على مستقبلٍ من خلالِ أدواتٍ مختصةٍ بذلك.

وأعودُ فَأُذَكِّرُ بفكرةٍ أُثبتُها فى المحورِ الصرفىِّ ، وتتعلقُ بهذا المحورِ النحوىِّ لدلالةِ الكلماتِ، وهى أنه عندما يعرضُ النحاةُ بناءَ الحروفِ فإنهم يعللون لبنائِها عدمَ اعتوارِها ما لا تفتقرُ فى دلالتِها عليه إلى إعرابٍ ، نحو : أخذتُ من الدراهمِ ، فالتبعيضُ مستفادٌ من لفظ (من) بدون الإعرابِ [1] .

وللعلامةِ الإعرابيةِ فى كتبِ النحاةِ طرائفُ جليلةٌ تبينُ إلى أىِّ مدى يمكنُ أنْ تحددَ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ .

وها أنذا ذاكرٌ شيئًا منها ، عله يُرضى بعضَ الباحثين فيكشفُ لنا عن مدى أبعدَ فى هذه الفكرةِ .

قد تذكرُ الكلمةُ فى التركيبِ الواحدِ ، وقد اختلفَ فيه جانبٌ من جوانبِها الدلاليةِ ، وذلك بسببِ العلامةِ الإعرابيةِ .

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل : ١– ٤٠

يذكر سيبويه فى كتابه القولَ : **(أما العبيدُ فأنت ذو عبيد)** .أنَّ الوجهَ هو الرفعُ ، ولكنَّها – أى : العبيدَ – تنصبُ حين لم يجعلْهم شيئًا معروفًا [١] .

فالفرقُ بين دلالةِ العلمِ بالاسمِ ودلالةِ الجهلِ به فى مثلِ هذا التركيبِ إنما يأتى من العلامةِ الإعرابيةِ ، فالنصبُ يدلُّ على الجهلِ به ، وأنه شىءٌ غيرُ معروفٍ للمخاطبِ.

أما الرفعُ فإنه يدلُّ على أنه معلومٌ ، أى : أنهم – مدلول الكلمة – أعيانٌ قد عرفَهم المخاطبُ كمعرفتِك .

فإذا قلتَ : "أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لك ، وأمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك ، وأمَّا أبوك فلا أبًا لك ، فهذا لا يكونُ فيه أبدًا إلا الرفعُ ، لأنه اسمٌ معروفٌ ومعلومٌ ، قد عرف المخاطب منه ما قد عرفت ، كأنك قد قلت : أمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك بعدَه ، أو فلا حارثَ لك سواه ، وكأنه قالَ : أمَّا البصرةُ فليستْ لك ، وأمَّا الحارثُ فليس لك ؛ لأن ذلك المعنى تريد . ولو قال : أمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد (بالرفع) ، يريد عبيدًا بأعيانِهم قد عرفهم المخاطبُ كمعرفتِك ، كأنك قلتَ : أمَّا العبيدُ الذين تعرفُ ، لم يكنْ إلا رفعًا "[٢] .

ألا ترى أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ فى هذا التركيبِ هى التى حددتْ جهةَ العلمِ أو الجهلِ بالكلمةِ ؟! . فوضَّحتْ أو دلَّتْ على جهةٍ دلاليةٍ من الكلمةِ .

وفى القولين : **هذا الرجلُ منطلقٌ** . **هذا الرجلُ منطلقًا** نجدُ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ تحددُ جهةً من الجهاتِ الدلاليةِ لكلمةِ (منطلق) فى هذا التركيبِ .

---

[١] يرجع إلى الكتاب : ١– ٣٨٩ ، ٣٩٠

[٢] الكتاب : ١–٣٨٩

ففى حالِ النصبِ " جعلتَ الرجلَ مبنيًّا على هذا ، وجعلتَ الخبرَ حالًا له ، قد صارَ فيها ، فصارَ كقولِك : عبد الله منطلقًا ، وإنما يريدُ فى هذا الموضعِ أنْ يذكِّرَ المخاطبَ برجلٍ قد عرفه ذلك . وهو فى الرفعِ لا يذكِّرُه بأحدٍ ، وإنما أشارَ فقالَ : هذا منطلقٌ " [١] .

ومنه يتبينُ أنَّ الرفعَ يدلُّ على جهةِ الإخبارِ بالكلمةِ ، وبه يكونُ الرجلُ معروفًا ومعلومًا ولا يحتاجُ إلى تذكُّرِه .

أما النصبُ فإنه يدلُّ على حاليةٍ أو وصفيةٍ للرجلِ الذى يُذكِّرُ به المتحدثُ المخاطبَ، والرجلُ يكونُ هو الخبرُ المبنىُّ على المبتدإِ الذى قد عرفه المتحدثُ والمخاطبُ من قبلُ ، ويُذكِّرُ المتحدثُ المخاطبَ به فى هذا التركيبِ ، وعلى هذه الحاليةِ ، أو الوصفيةِ . ويحددُ سيبويهِ الجهةَ الدلاليةَ – حينئذٍ – فيقولُ : " ويكونُ فيه معنى التنبيهِ والتعريفِ"[٢] .

كما أنَّ مدلولَ عدةِ كلماتٍ قد يختلفُ بسبب الخلافِ فى العلامةِ الإعرابيةِ لكلمةٍ واحدةٍ. كما يكونُ فى المجموعتيْن :

فيها عبد الله قائمًا ، أو: عبد الله فيها قائمًا .

فيها عبد الله قائم ، أو : عبد الله فيها قائم .

يذكرُ سيبويهِ :

" فإذا نصبتَ القائمَ فـ (فيها) قد حالتْ بين المبتدإِ والقائمِ ، واستغنى بها ، فعملَ المبتدأُ حينَ لمْ يكنْ القائمُ مبنيًا عليه عملَ :هذا زيدٌ قائمًا ، وإنما تجعلُ (فيها) ، إذا رفعتَ القائمَ ، مستقرًا للقيامِ ، وموضعًا له ، وكأنك لو قلتَ : فيها عبدُ اللهِ ، لم يجزْ عليه

---

[١] الكتاب : ٢– ٨٦ ، ٨٧

[٢] الموضع السابق .

السكوتُ ، وهذا يدلُّك على أنَّ (فيها) لا يحدثُ الرفعُ أيضًا فى عبدِ اللهِ ؛ لأنها لو كانت بمنزلةِ هذا لم تكنْ لتلغى، ولو كانَ عبدُ اللهِ يرتفعُ بـ(فيها) ، لارتفعَ بقولِك : بك عبدُ اللهِ مأخوذٌ ، لأنَّ الذى يرفعُ وينصبُ ما يستغنى عليه السكوتُ وما لا يستغنى بمنزلةٍ واحدةٍ "[1] .

فنصبُ (قائم) أو رفعُه غيَّرَ من جهاتٍ دلاليةٍ فى كلٍّ من : فى ، وقائم ، والضميرِ.

ففى حالِ الرفعِ : يكونُ القيامُ إخبارًا عن عبدِ اللهِ ، وأصبحَ متممًا للمعنى المرادِ من ذكرِ عبدِاللهِ مبتدءًا فيه ، وأصبحَ الحرفُ (فى) متعلقًا بالقيامِ ، فهو يبينُ جهةً دلاليةً للقيامِ ، وأصبحتِ (الهاء) مبنيةً لموضعِ القيامِ ، أى : شيئًا فى عبدِ اللهِ أو صفةً له .

أمَّا فى حالِ النصبِ فإنَّ الحرفَ (فى) يبينُ جهةً دلاليةً لعبدِ اللهِ ، أو كما يحلو للنحاةِ : لاستقرارٍ أو كينونةٍ لعبدِ اللهِ ، وأصبحتِ الهاءُ مبنيةً لموضعِ عبدِ اللهِ لذاتِه ، وليسَ شيئًا فيه، أو صفةً له ، وشبهُ الجملةِ لذلك هى الإخبارُ عن عبدِ اللهِ ، فهى المتممةُ لمعناه ، أمَّا (قائمًا) بالنصبِ فإنه يدلُّ على حالِ عبدِ اللهِ أثناءَ هذا الوضعِ الإخباريِّ الذى يفادُ منه أن عبدَ اللهِ فيها ، (أى : فى الدارِ أو غيرِها) .

ومن طريفِ ما تدلُّ عليه العلامةُ الإعرابيةُ فى التركيبِ وما يجوزُ منه وما لا يجوزُ تبعًا للدلالةِ المستفادةِ ما ذكرَه سيبويهِ فى قولِه :

" فإنَّ النحويين مما يتهاونون بالخَلْفِ إذا عرفوا الإعرابَ ، وذلك أن رجلًا من إخوانِك ومعرفتِك لو أرادَ أن يخبرَك عن نفسِه أو غيرِه بأمرٍ، فقالَ : أنا عبدُ اللهِ منطلقًا ، وهو زيدٌ منطلقًا ، كان محالًا ، لأنه إنما أرادَ أن يخبرَك بالانطلاقِ ، ولم يقلْ : هو

---

(١) الكتاب : ٢- ٩٠ .

ولا أنا ، حتى استغنيتَ أنتَ عن التسميةِ ، لأنَّ هو وأنا علامتانِ للمضمرِ، وإنما يضمرُ إذا علمَ أنك قد عرفتَ من يعنى .

إلا أنَّ رجلًا لو كان خلفَ حائطٍ ، أو فى موضعٍ تجهلُه فيه ، فقلتَ : من أنتَ ؟ فقالَ: أنا عبدُ اللهِ منطلقًا فى حاجتِك ، كان حسنًا "[١] .

فـ (منطلق) فى التركيبين الأولِ والثانى الذى يفيدُ أنك تعرفُه تكونُ مرفوعةً ، ويكونُ من جهاتِ دلالتِها الإخبارُ ، أو إعطاءُ الصفةِ للمبتدإِ .

أما فى التركيبِ الثالثِ الذى يفيدُ عدمَ العلمِ بمن هو خلفَ الحائطِ ، فإنَّ الضميرَ يخصصُ أو يوضحُ بالاسمِ (عبد الله) ، وبه يكونُ إخبارًا عنه ، لأنَّ الضميرَ– حينئذ، أى فى حالِ الجهلِ به – يحتاجُ إلى إخبارٍ عنه ، ثم ينصبُ على أنه حالٌ .

وأنوه فى هذا المقامِ إلى ما لحظَه عبدُ القاهرِ الجرجانىُّ من العلاقةِ بين الحالِ والخبرِ ، حيثُ يقسمُ الخبرَ إلى قسمين :

– خبرٌ هو جزءٌ من الجملةِ ، لا تتمُّ الفائدةُ دونَه ، وهو نحو : زيدٌ منطلقٌ ، وخرجَ زيدٌ .

– وخبرٌ ليس بجزءٍ من الجملةِ ، ولكنه زيادةٌ فى خبرٍ آخرَ سابقٍ له ، وهو نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا .

ثم يذكر : " وذاك لأنَّ الحالَ خبرٌ فى الحقيقةِ ، من حيثُ إنك تثبتُ بها المعنى لذى الحالِ، كما تثبتُه بخبرِ المبتدإِ للمبتدإِ ، وبالفعلِ للفاعلِ "[٢] .

---

[١] الكتاب : ٢– ٨١ .

[٢] دلائل الإعجاز : ١٢١ ، ١٤٤.

وإن كان كلٌّ من الخبرِ والحالِ صفةً فإنَّ جهةً دلاليةً فى كلٍّ منهما تختلفُ فيها عن الآخرِ؛ ذلك أنَّ الخبرَ إتمامٌ لمعنى المبتدإِ ، وإخبارٌ لما أُنشئتْ من أجلِه الجملةُ من معنًى .

أمَّا الحالُ فإنها مساعدةٌ لتوضيحِ معنًى سابقٍ عليها . فهناك فرقٌ دلاليٌّ بين: جئتُ راكبًا . وأنا راكبٌ ؛ حيثُ نفترضُ أو نتخيلُ أن (راكبًا) فى التركيبِ الأولِ تُبين صفةً لى أثناءَ المجيءِ ، فهناك علاقتان لها ، حيثُ ترتبطُ كلمةُ (راكب) فى التركيبِ الأولِ بقيمتيْن معنويتيْن أو دلاليتيْن ، وهما : المجيءُ ، وأنا.

أمَّا هى فى التركيبِ الثانى فإنها ترتبطُ بقيمةٍ معنويةٍ أو دلاليةٍ واحدةٍ ، وهى (أنا)، وتتمُّ أو تحققُ معنى الإخبارِ عنه ؛ لذلك فإنه علينا أن نتخيلَ الموقفَ الحدثىَّ الذى يقالُ فيه كلٌّ من التعبيرين .

ومما يشابُه ما سبقَ ما ذكره سيبويهِ من نصبِ النعتِ ، دونَ أنْ يكونَ تابعًا لما سبقَه بعد تمامِ الجملةِ بتأثيرِ الدلالةِ، وذلك فى قولِه:

" وقد يجوزُ أن نقولَ: مررت بقومِك الكرامِ، إذا جعلت المخاطبَ كأنه قد عرفهم، كما قالَ: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فتنزلُه منزلةَ من قالَ لك: من هو؟ ، وإن لم يتكلمْ به، فكذلك هذا تنزلُّه هذه المنزلةَ، وإن كان لم يعرفْهم"[1] .

فإنَّ جرَّ(الكرام) يجعلُه نعتًا لكلمةِ (قوم)، وبالتالى فإنها تكونُ امتدادًا لتحديدِها أو اختصاصِها، وامتدادًا لشكِّ المتحدثِ فى أنَّ المخاطبَ يجهلُهم .

---

[1] الكتاب: ٢-٧٠

فإذا نصبتَ، وكان القطعُ بين النعتِ والمنعوتِ ، دلَّ هذا على أن المتحدثَ افترضَ أنَّ المخاطبَ قد علمَ المنعوتَ، فلم يتبعْ ما جاء بعد ذكرِه من صفاتٍ له، ولكنه كوَّنَ بها كلامًا جديدًا مرادًا به إخبارٌ آخرُ .

وفى البحثِ إشاراتٌ أخرى إلى قضيةِ قطعِ النعتِ عن منعوتِه في الجانبِ التركيبي. ألا ترى كيفَ أنَّ العلامةَ الإعرابيةَ أثرت فى الجهاتِ الدلاليةِ للكلمةِ فى تركيبٍ واحدٍ ؟! .

ومما يذكرُ فى لزومِ الكلمةِ علامةً إعرابيةً معينةً بتأثيرِ الدلالةِ المرادة لها، ما أثبته سيبويه فى قولِه :" وقال:

أَىُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ

فـ (الجارُ) لا يكونُ فيه أبدًا ههنا إلا الجر، لأنه لا يريد أن يجعلَه جارَ شىءٍ آخرَ فتى هيجاءَ؛ ولكنه جعله فتى هيجاءَ، وجارَ هيجاءَ، ولم يردْ أن يعنىَ إنسانًا بعينِه ، لأنه لو قالَ: أىُّ فتى هيجاءَ أنت وزيدٌ لجعلَ زيدًا شريكَه في المدحِ ، ولو رفعه على أنت لو قال: أىُّ فتى هيجاءَ أنت وجارُها، لم يكن فيه معنى أىُّ جارها الذى هو فيه معنى التعجبِ"[1] ، ومنعُ الرفعُ هنا لأنه يخرجُ عن معنى التعجبِ الذي هو المدلولُ المستفادُ من التركيبِ ، ولكنه أرادَ: أىُّ فتى هيجاءَ وأىُّ جار هيجاءَ أنت، لذا كانت(ها) فى جارِها عائدةً إلى(هيجاء)، وكان فى(ها) معنى النكرةِ ؛ لأنها عائدةٌ على نكرةٍ ؛ لذا لزمَ الجرُ فى (جار)، حتى تفيدَ معنى التعجبِ ، ولزمَ عودُ الضميرِ على هيجاء، حتى لا يكونَ هناك شريكٌ للمتعجبِ منه .

ومما تفرقُ فيه العلامةُ الإعرابيةُ بين الجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ الواحدةِ فى التركيب الواحدِ ما لحظه سيبويهِ فى قوله:

---

(١) الكتاب : ٢– ٥٥ ، ٥٦

" مررت برجل رجل أبوه، إذا أردتَ معنى أنه كاملٌ، وجره كجرِ الأسدِ، وقد تقولُه على غيرِ هذا المعنى، تقولُ: مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، تريدُ رجلًا واحدًا لا أكثرَ من ذلك"[1] .

فالإتباع يدلُّ على الصفةِ ، كما يدلُّ ذلك فى القولِ: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبُوه، (بجر الأسد على الإتباع)، أى: إذا كنت تريدُ أن تجعلَه شديدًا .

أما إذا رفعتَ في مثلِ هذا التركيبِ فإنما تريدُ العددَ، أى: الوحدةَ لا أكثرَ من ذلك . كما أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه (برفع أسد) ، فإنك تجعلُ أباه مثل الأسد على سبيل الإخبار .

وفى مجالِ التوجيهِ الدلالىِّ للكلمةِ والدليلِ بالعلامةِ الإعرابيةِ على ذلك ما ذكره عبدُ القاهر الجرجانىُّ، ونقلَه عنه من جاءٍ بعده ممن اهتموا بمثلِ تفكيرِه فى التراكيبِ من أمثالِ الزملكانى[2] ، وذلك فى قول أبي النجم :

قَدْ أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى على ذَنْبًا كلُّه لَمْ أصْنعِ

حيثُ رفع (كل)، وهم يرون النصبَ، حيثُ يضعفُ الرفعُ هنا من غيرِ ضرورةٍ شعريةٍ ، لأنَّ النصبَ لا يكسرُ البيت، ولا يخلُّ به تركُ إظهار الهاء[3] .

ولكنَّ عبدُ القاهرِ يوجهُ الرفعَ دلاليًّا حيثُ يذكرُ: " قد حملَه الجميعُ على أنه أدخلَ نفسَه من رفع (كل) فى شىءٍ إنما يجوزُ عند الضرورةِ من غيرِ أن كانت به ضرورةٌ ، قالوا: لأنه ليس فى نصبِ (كل) ما يكسرُ له وزنًا، أو يمنعُه من معنى أرادَه .

---

[1] الكتاب : ٢- ٢٩

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ١٤٨ .

(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب : ١- ٨٥ .

وإذا تأملت وجدته لم يرتكبْه، ولم يحملْ نفسَه عليه، إلا لحاجةٍ له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصبَ يمنعُه ما يريدُ، وذاك أنه أرادَ أنها تدعى عليه ذنبًا لم يصنعْ منه شيئًا ألبتة ، لا قليلًا ولا كثيرًا ، ولا بعضًا ولا كُلًّا، والنصبُ يمنعُ من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكونَ قد أتى من الذنبِ الذي ادّعَتْه بعضَه ...."[١] .

ويكون الكلامُ في حال النصب: لم أصنعْ كله، وبذلك فإنه يكونُ قد صنعَ بعضَه، ولكنَّ الشاعرَ يريدُ أن ينفىَ صنعَ أىِّ شىءٍ من الذنبِ ، فرفعَ (كل)، ويكون الكلامُ حينئذٍ: كلُّه غيرُ مصنوعٍ ، أى: لم أصنعْ شيئًا من الذنبِ ألبتة .

وقد قدرَّ سيبويهِ هذا التقديرَ حالَ الرفعِ فقالَ: " وأنه قالَ: كلُّه غيرُ مصنوعٍ"[٢]، هذا على الرغمِ من أنه حكمَ على الرفعِ بالضعفِ .

ويؤكدُ عبدُ القاهر ذلك باستخدامِ فكرةِ أن النفىّ إذا كان فى كلامٍ فيه تقييدٌ فإنه يكون موجهًا إلى هذا التقييدِ ، والتأكيدُ تقييدٌ، فالنفىُ يوجهُ إلى التأكيدِ فيما إذا قلت: لم أرَ القومَ كلَّهم، أو: لم يأتنى القومُ كلُّهم، أو: لم يأتنى كلُّ القومِ، أو: لم أرَ كلَّ القومِ ، كنت عمدت بنفيك إلى معنى(كل) خاصةً . وكذلك الحالُ فيما إذا قيل: أتاني القومُ مجتمعين، فقال قائلٌ: لم يأتِكَ القومُ مجتمعين[٣] .

ومن قبيلِ تغييرِ العلامةِ الإعرابيةِ للجهةِ الدلاليةِ للكلمةِ ما ذكره سيبويهِ فى قوله: " وأمَّا قولُهم من ذا خيرٌ منك ، فهو على قولِه : من الذى هو خيرٌ منك ؛ لأنك لم ترِدْ أن تشيرَ أو تومئَ إلى إنسانٍ قد استبانَ لك فضلُه على المسئولِ فيعلمكه، ولكنك أردتَ من ذا الذى هو أفضلُ منك .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٨٤/ والفكرة ذاتها والبيت موجودان في البرهان الكاشف : ١٤٨

(٢) الكتاب : ١– ٥٨

(٣) يرجع إلى دلائل الإعجاز : ١٨٥/ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ١٤٨، ١٤٩

فإن أومأتَ إلى إنسانٍ قد استبانَ لك فضلُه عليه، فأردت أن يعلمَكَه نصبتَ (خيرًا منك)، كما قلتَ: من ذا قائمًا، كأنك قلتَ: إنما أريدُ أن أسألَك عن هذا الذى قد صارَ فى حالٍ قد فضلك بها، ونصبَه كنصبِ: ما شأنك قائمًا"[1] .

فالرفعُ على أساسِ الاستخبارِ عن من هو أفضلُ ، فلم تدلْ على أن هناك من هو أفضلُ ؛ ولكنَّ النصبَ على أساسِ الإيماءِ إلى من هو أفضلُ .

فكلمةُ (أفضل) تتغيرُ جهةٌ من جهاتِها الدلاليةِ بين النصبِ والرفعِ ، وهى كذلك تؤثرُ في المستفادِ المعنويِّ من التركيبِ ككلٍّ .

كما أن السياقَ الدلالىَّ قد يفرضُ موقعًا إعرابيًا خاصًا دونَ ما يعتقدُ به بعضُ النحويين .

ففى قولِه – تعالى – : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ {آل عمران من ٩٧} تكون(مَنْ) بدلًا من الناسِ فى موضعِ خفضٍ ، لكنه قد استهوى طائفة من الناس بأنها فاعلٌ بالمصدرِ، كأنه قالَ: أنْ يحجَّ البيتَ من استطاعَ ، ويضعفُ السهيلىُّ هذا القولَ من وجوهٍ :

أحدُها: من جهةِ المعنى، وهو أن الحجَّ فرضٌ على التعيينِ بلا خلافٍ، ولو كان التأويلُ ما ذكروه لكان فرضَ كفايةٍ ، فإذا حجَّ المستطيعون برئتْ ذممُ غيرِهم، وفرغتْ ساحتُهم من التكليفِ ، وليس الأمرُ كذلك، بل الحجُّ فرضٌ على جميعِ الناسِ، حجَّ المستطيعون أو قعدوا ، ولكنه عذرٌ بعدمِ الاستطاعةِ إلى أنْ توجدَ الاستطاعةُ.

والثانى: أنَّ إضافةَ المصدرِ إلى الفاعلِ إذا وجد أولى من إضافتِه إلى المفعولِ، ولا تعدلُ عن الأصلِ إلا بدليلِ منقولٍ أو معقولٍ ، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف المصدرُ إليه[1] .

---

(١) الكتاب : ٢– ٦١ .

ومن الخيرِ أنْ نذكرَ أثرَ العلاقةِ بين الجانبِ الدلالىِّ للكلمةِ والعلامةِ الإعرابيةِ فى الفعلِ . ولأضربْ مثلًا بما ذكره سيبويهِ من القولِ: "وتقولُ : كتبتُ إليه أن لا تقُلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، (بالنصب، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك، (بالرفع).

فأمَّا الجزمُ فعلى الأمرِ .

وأمَّا النصبُ فعلى قولِك: لئلا يقولَ ذاك .

وأمَّا الرفعُ فعلى قولِك: لأنك لا تقولُ ذاك، أو: بأنك لا تقولُ ذاك، تخبرُه بأنَّ ذا قد وقعَ من أمره ..."[٢] . أفلا ترى معى أنَّ التركيبَ واحدٌ، وأنَّ الوضعَ الإعرابىَّ لكلمةِ (تقول) هو الذى يؤثرُ فى الدلالةِ تأثيرًا كبيرًا .

ففى حالِ الجزمِ كان المعنى العامُّ أمرًا فى نفيٍ، أى: نهيًا، وتصبحُ (لا) ناهيةً، ويكونُ زمنُ الفعلِ للمستقبلِ، وفيه معنى الطلبِ .

أمَّا النصبُ فإنه على التعليلِ ، وإنْ كان زمنُ الفعلِ للمستقبلِ كذلك، وتكون(لا) نافية .

أمَّا الرفعُ فعلى أن القولَ قد وقعَ من أمرِه، وأصبحتْ(أنْ) مخففةً من الثقيلةِ، فاتخذت مسارًا دلاليًّا آخرَ . فالجزم طلبٌ، والنصبُ تعليلٌ، والرفعٌ إقرارٌ .

وقد يكونُ النظرُ إلى معنى الكلمةِ ذاتِ المعنى المتعددِ في التركيبِ له أثرُه الواضحُ فى الجانب التركيبى، وبالتالى فى المواقعِ النحويةِ أو الإعرابيةِ للكلماتِ المتعالقةِ بهذه الكلمةِ .

ففى قوله – تعالى – : ﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾{الفرقان: ٦٦} .

---

[١] نتائج الفكر : ٣١٠ .

(٢) الكتاب: ٣– ١٦٦

الفعلُ(ساء) قد يوجهُ في هذا السياقِ على وجهَيْنِ :

أ- يجوزُ أن يكونَ بمعنى: أحزن، أى: أحزنت مستقرًا ومقامًا، أى: أحزنت أصحابها مستقرًا.... ، وعليه فإن الفاعلَ يكون ضميرًا مستترًا يعودُ على(جهنم)، والمفعولُ به محذوفٌ مفهومٌ من السياقِ، تقديرُه: أصحابها، أو: داخليها .

أمَّا(مستقرًا) فإنه يكونُ منصوبًا على التمييزِ، أو على الحاليةِ .

ب- ويجوزُ أن يكونَ(ساءتْ) بمعنى(بئست)، والسياقُ يتحملُ ذلك، فيكونُ الأسلوبُ للذمِّ ، وتقديرُه: بئست هى مستقرًا هى : فالضمير(هى) الأول مبهمٌ فاعلُ(بئس)، وهو مميزٌ بالمنصوب(مستقرًا)، كأنك قلتَ: نعم رجلًا .... ، أما الضميرُ(هى) الثانى فهو عائدٌ على (جهنم) ، وهو المخصوصُ بالذمِّ ، ويتخذُ المواقعَ الإعرابيةَ الثلاثةَ الشائعةَ فى هذا الموضعِ .

القسم الثانى
من النحو ودلالة التركيب

لا جدالَ فى أنَّ النحوَ، وهو يمثلُ بناءَ الجملةِ ، علاقاتٌ بين الكلماتِ، فالنحوُ هو الضابطٌ الدقيقٌ والمنظمُ الصحيحُ للعلاقاتِ المعنويةِ بين الكلماتِ فى الجملةِ الواحدةِ ، وبين عدةِ الجملِ ، باستخدامِ وسائلِه المتنوعةِ ، من: ضبطٍ ورتبةٍ ، وذكرٍ أو حذفٍ، ومطابقةٍ [١] .... إلى غيرِ ذلك .

والنحوُ لا يوازى المعنى فقط ، ولكنه يرتبطُ به ارتباطًا وثيقًا ، إلى درجةٍ لا يستطاعُ معها أن يفرقَ بين النحوِ والمعنى ، فهما ملتزمان التزامًا تامًا، ومندمجان اندماجًا وثيقًا .

والنحوُ شبكة من العلاقاتِ السياقيةِ التى تقوم كلٌّ علاقةٍ منها عند وضوحِها مقامَ القرينةِ المعنويةِ التى قد يعتمدُ وضوحُها على التآخى بينها وبين القرائنِ اللفظيةِ فى السياقِ [٢] .

وأرى أنَّ العلاقةَ بين القرائنِ اللفظية في السياقِ إنما هى قائمةٌ على أساسِ الاتجاهاتِ الدلاليةِ لكل قرينةٍ ، ويجبُ أنْ تكونَ متسقةً ومتكاملةً ومتداخلةً .

فالضبطُ جانبٌ من الجوانبِ التى تحددُ دلالةَ الكلمةِ في الجملةِ ، وما الابتدائيةُ والإخباريةُ، والفاعليةُ، والمفعوليةُ، والحاليةُ.. وغيرُ ذلك من الأبوابِ النحويةِ إلا معانٍ أو جهاتٌ دلاليةٌ للكلمةِ .

وليست كلُّ كلمةٍ صالحةً لأن تكونَ في جميعِ هذه المواقعِ ، كما أنه يُراعى أنه ليس كلُّ مبنًى للكلمةِ صالحًا لكلِّ هذه المواقعِ .

---

[١] ينظر: الجملة العربية : ١٠

(٢) ينظر : د. تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب : ٢٥٢ .

والكلمةُ فى تنوعِها بين هذه المواقعِ تختلفُ علاماتُها الإعرابيةُ المميزةُ ، فلكلِّ موقعٍ علامتُه أو محلُّه الإعرابىُّ ، أو نوعُه الإعرابىُّ من : رفعٍ ، ونصبٍ ، وجرٍّ، وجزمٍ .

وإذا قرأنا جملةً نحو: نظرَ محمدٌ ، فلابدَّ أنْ أدركَ أن محمدًا هذا مبصرٌ، وموقعيةُ (محمد) بعلامتِه الإعرابيةِ ، وهى الضمةُ التى هى علمُ الرفعِ أدركتنى أنَّ (محمدًا) فاعلُ الفعلِ (نظر) ، فوصلتُ من هذه العلاقاتِ إلى هذه الدلالةِ .

فى حين أنه إذا قيلَ: سمعتُ محمدًا، فإنَّ الموقعيةَ ذاتَ العلامةِ الإعرابيةِ الخاصةِ بها تغيرُ جهةً دلاليةً من جهاتِ (محمد)، وتعطينى مدلولًا خاصًا به، وهو أنه كان يتحدثُ فى لحظةٍ ما، مؤكدًا ذلك ، وهو يدلُّ بهذا على أن محمدًا ليس بأبكمَ ، أو فيه عِىٌّ ، أو غيرُ ذلك، وإلا لحدثتْ هناك إضافاتٌ لفظيةٌ إلى الجملةِ تدلُّ على ذلك .

ومنه يتبينُ لنا أن الجهاتِ الدلاليةَ للكلمةِ تتعددُ، ويشير السياقُ بفروعِه المتعددةِ إلى جوانبَ عديدةٍ منها ؛ حيثُ لا تقتصرُ على ما سبقَ من جوانبَ محوريةٍ في دلالةِ الكلمةِ ، وأقصدُ به : المحورَ الصوتىَّ ، والمحوَر الصرفىَّ، وما ذكرَ من محاورَ أخرى سياقيةٍ ، كما لا تقتصرُ على ما سيأتى من جوانبَ محوريةٍ في دلالةِ الكلمةِ ، كالمحورِ المعجمىِّ أو المجازىِّ أو غيرِ ذلك .

وإنما تتخذُ من علامتِها الإعرابيةِ محورًا دلاليًا منهما يختصُّ بها فى موقعِها فى الجملةِ، وفى علاقتِها بما يجاورُها من كلماتٍ أثرت أو تتأثرُ بتحديدِ علامتِها الإعرابيةِ .

ولا نتصورُ جملةً تعطى مفهومًا مقبولًا ومتعارفًا عليه ، مثل: (حل الحمارُ المسألةُ) . أو(قاتل الجدارُ الرجلَ) دونَ النظرِ إلى ما يمكنُ أن يؤولوه إليها من مجازٍ ... أو غيرِه ؛ ذلك لموقعيةِ كلٍّ من الكلمتين (الحمار، والجدار) ، وكذلك لموقعيةِ الكلمتين: (المسألة، والرجل) ، وما حملته كل كلمة منها من علامةٍ إعرابيةٍ ليست أهلًا لها فى

هذا الموقعِ ؛ ذلك لأنَّ الجوانبَ الدلاليةَ لكلٍّ من هذه الكلماتِ لا تؤهلُها فى هذا الموقعِ لهذه العلامةِ الإعرابيةِ .

ولابُدَّ من الإشارةِ إلى علاقةِ هذه الكلماتِ المرفوعةِ والمنصوبةِ بالحدثيْنِ المذكورَيْنِ في الفعلين: حلَّ، وقاتلَ ، ولكن يمكنُ القولُ ، مثلًا: (مشى الحمارُ، وسقط الجدارُ) ، مع مراعاةِ المجازيةِ العرفيةِ فى الثانى ؛ لأنَّ العلاقةَ الإعرابيةَ تتلاءمُ مع الموقعيةِ فى هذا التركيبِ ، كما أنها تتلاءمُ مع الجهةِ الدلاليةِ التى يكونُ عليها كلٌّ من(الحمار، والجدار) فى هذا الموقعِ .

وإن كانت هذه علاقاتٍ بين الكلماتِ ؛ حيثث تتدخلُ الكلمةُ السابقةُ فى إمكانِ هذه الموقعيةِ ؛ فإنَّ هذا يتلازمُ كما يتزامنُ مع العلامةِ الإعرابيةِ، بل إنَّ العلامةَ الإعرابيةَ هى التى تحددُ هذه العلاقةَ ، وبالتالى: هذه الموقعية ، وبالتالى: تلك الجهةُ الدلاليةُ المكتسبةُ من الموقعِ ، والملائمةُ لما تفرعتْ عنه من جهةٍ . وينبهُنا الدكتور تمام حسان إلى نقطةِ التباسٍ يمكنُ أنْ تحدثَ فى التركيبِ من حيثُ الدلالةُ المقصودة للكلمةِ ، فيذكر :

" قد يلتبسُ المقصودُ بإحدى الكلماتِ المنقولةِ إلى الظرفيةِ فلا يدرى السامعُ إنْ كان المقصودُ بها الظرفَ أو المفعولَ به، أو بعبارةٍ أخرى ما إذا كانت الكلمةُ مستصحبةَ الأصلِ أو منقولةً ، فمن ذلك مثلًا : أحببتُ مقدمَ الربيعِ ، تذكرتُ ساعةَ الأصيلِ ، تأملتُ طلوعَ الشمسِ .

فهل وقعَ الحبُّ على مقدمِ الربيعِ أو فى مقدمِ الربيعِ؟ ، وهل وقعَ التذكرُ على ساعةِ الأصيلِ ، أو فيها، وهل وقع التأملُ على طلوعِ الشمسِ أو فى وقتِه.

إنَّ التفريقَ بين طريقَى التحليلِ النحوىِّ للكلمةِ تفريقٌ بين المعجمىِّ والوظيفىِّ، أى: ما إذا كان (مقدم) معناه الإتيانُ نفسُه، أو وقتُ الإتيانِ ، وما إذا كانت(ساعة) معناها

ستون دقيقةً ، أو معناها مطلقُ وقتٍ ، وما إذا كان(طلوع) معناه البزوغُ نفسُه ، أو وقتُ البزوغِ ... "[1] .

وعلينا أنْ نذكِّرَ، أو نوجهَ القارئَ الكريمَ إلى أن السياقَ والمقامَ الحالىَّ الذى يدلُّ عليه الموقفُ هما المفتاحُ الأساسُ لفهمِ مثلِ هذه التعبيراتِ التى تنطوى على ملابساتٍ معنويةٍ ، أو قد تتضمنُها، كما أنهما المفتاحُ لحلِّها .

وكلُّ حديثٍ له دافعٌ أو حاجةٌ تدفعُه، ومن خلالِ المواءمةِ بينهما– أى: الحديثَ والدافعَ إليه– يظهرُ المدلولُ .

إذن ؛ تلك العلاقاتُ الشكليةُ فى الجملةِ ، من : موقعيةٍ ، وعلامةِ إعرابٍ ، ورتبةٍ، وروابطَ ، وسوابقَ ، ولواحقَ ، وحشايا .... إلى آخرِ كلِّ ما تنطقُ عليه الكلماتُ والجملةُ ، مع تلك العلاقاتِ الدلاليةِ التى تُسْتَقَى منها ، وتدلُّ عليها، وتسوقُ إليها ، مع العلاقاتِ الخارجيةِ كليةً: سياقيةً، ومقاميةً وحاليةً، واجتماعيةً، وذاتيةً ...إلخ ؛ هذه العلاقات كلُّها تشكلُ مجموعًا دلاليًا يجبُ أنْ يُفهمَ من الشكلِ البنائىِّ الذى آلتْ إليه الجملةُ بمجموعِها .

وليس النحوُ فكرةَ إعرابٍ فقط ، وإنما هو شكلٌ نطقىٌّ للكلماتِ فى الجملةِ ، كما أنَّه كذلك للجملِ وعلاقاتِها المترابطةِ فى تكوينِها نصًّا معيَّنًا– طالَ أم قَصُرَ– .

وفى الصفحاتِ الآتيةِ إشاراتٌ وتنبيهاتٌ إلى الارتباطِ الجازمِ والحاسمِ بين النحوِ والمعنى فى بعضِ جوانبِ الدرسِ النحوىِّ من خلالِ كتبِ النحاةِ .

---

[1] مقالات في اللغة والأدب : ١٥٧ .

الجوانبُ الدلاليةُ فى قطعِ النعتِ عن المنعوتِ

النعتُ فـى اللغـةِ العربيـةِ مـن وسـائلِ التقييدِ ، فهـو يوضـحُ المنعـوتَ ويخصصُـه، ويقيدُه من مثيلِه بما نُسِبَ إليه من معنًى ، فهو من وسائلِ تضييقِ معنـى الاسمِ الذى يدلُّ على اشتراكٍ .

والمنعوتُ قد يكونُ واضحًا ومعلومًا بدونِ النعتِ ، أو بذكرِ نعتٍ واحدٍ ؛ إنْ تعددتِ النعوتُ لفظًا ومعنًى ، حينئذٍ يجوزُ أنْ يُقطعَ النعتُ عن المنعوتِ ، أو تقطعَ النعوتُ بعدَ النعتِ الأولِ ، **لكنَّ لهذا ضوابطَ دلاليـةً – فـى المقـامِ الأولِ– أُشـيرُ إليهـا فـى الأفكارِ الآتيةِ** [١] :

– **إذا تعددتِ النعوتُ** ؛ فإنَّ القدرَ الذى لا يُعرفُ المنعوتُ إلا به يكونُ تابعًا بالضرورةِ ، وما عدا ذلك يجوزُ فيه القطعُ .

– **إذا كان النعتُ واحدًا** ؛ فإنَّ بعضَ النحاةِ يمنعون القطعَ فيه ، ولكنَّه ذُكِرَ قطعُه إذا عُلِمَ المنعوتُ بدونِـه ، فسُمِعَ قولُهم : الحمدُ لله الحميدَ ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، بنصبِ (الحميدَ وأهلَ) [٢] .

– **لا يجوزُ القطعُ فى المواضعِ الآتيةِ :**

١– إذا كان النعتُ لمجردِ التوكيدِ .

٢– إذا كـان النعـتُ ملتـزمَ الـذكرِ، فأصـبحَ مـع منعوتِـه متصـاحبيْنِ متلازمـيْنِ، نحـو: جاءوا الجماءَ الغفيرَ .

٣– نعتُ المشارِ إليه .

---

[١] يُرجع فى ذلك إلى كتابِ النحوِ العربىِّ ٥ / ٧٠ ، وما بعدها .

[٢] يُنظر: الكتاب ٢ / ٦٢ .

٤- النعتُ الخاصُّ بما نعتَه ، نحو: هذه امرأةٌ حاملٌ .

٥- إذا بنى المتكلمُ حديثَه على ذكرِ الصفةِ ، كأنْ يقولَ : يُكافَأُ العاملُ المخلصُ .

٦- لا يجوزُ القطعُ فى النعتِ الأولِ إذا كان المنعوتُ نكرةً ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تخصيصٍ بالنعتِ – حينئذٍ- .

٧- إذا تعددَ المنعوتُ معنًى لا لفظًا وتعددَ نعتُه لفظًا ومعنًى ؛ فإنَّه يمتنعُ القطعُ؛ لأنَّ كلَّ نعتٍ يكونُ موجهًا لأحدِ أفرادِ مجموعِ المنعوتِ ، كأنْ تقولَ : أكرمتُ الزوَّارَ القريبَ والصديقَ والجارَ والمدعوَّ .

يجبُ القطعُ للخلافِ الدلاليِّ بين النعتِ والمنعوتِ ، وذلك فى المواضعِ الآتيةِ :

١- يجبُ القطعُ للمخالفاتِ الموقعيةِ التى ينتجُ عنها مخالفةٌ دلاليةٌ ؛ حيثُ إنَّ النعتَ لا يكونُ موافقًا جميعَ منعوتِه – حينئذٍ- فى جميعِ جوانبِه الدلاليةِ ، من ذلك :

احترمَ الصديقُ صديقَه العاقلانِ أو العاقليْنِ . أجابَ عن هذا السؤالِ محمدٌ وهذا علىٌّ المجتهدانِ أو المجتهديْنِ . قابلتُ محمدًا وكان الواقفُ عليًّا الصديقانِ أو الصديقيْنِ . أُعْجِبْتُ بعلىٍّ ونظرتُ إلى محمودٍ الكريمانِ أو الكريميْنِ . ومنه : شارك محمودٌ سميرًا الصديقانِ أو الصديقيْنِ .

٢- إذا اختلفَ المنعوتونَ فى التعريفِ والتنكيرِ ؛ فإنَّه يجبُ القطعُ ؛ وذلك لخلافٍ دلاليٍّ بينهما ، نحو : حضرَ أخى وصديقٌ المقربانِ أو المقربيْنِ .

٣- إذا اختلفتِ العواملُ بكلِّ صورِها فى النعتِ والمنعوتِ ؛ فإنَّ القياسَ القطعُ ؛ لأنَّ ذلك الخلافُ يؤدى إلى خلافٍ فى جهةٍ دلاليةٍ ما بين النعتِ والمنعوتِ ، كأنْ[1]:

---

[1] يُرجع إلى : كتابِ النحوِ العربى ٥ / ٧٦ وما بعدها .

يكونَ الاختلافُ بين العواملِ لفظًا ومعنًى ، واتفاقُهُما معنًى ، نحو: قعدَ محمدٌ وجلسَ علىٌّ الواقفانِ أو الواقفينِ .

ومنه اختلافُ العواملِ معنًى لا لفظًا ، أو فى البنيةِ ، أو فى النوعِ: التعدى واللزومِ ، البناءِ للفاعلِ أو المفعولِ .... ، أو فى العملِ ، أو فى جنسِ معنى الكلامِ: الخبرِ والإنشاءِ .

بين النعتِ وعطفِ البيانِ دلاليًّا

يختلفُ النعتُ عن عطفِ البيانِ فى جوانبَ معنويةٍ ؛ حيثُ إنَّ الصفةَ " تتضمنُ حالًا من أحوالِ الموصوفِ يتميزُ بها ، وعطفُ البيانِ ليس كذلك ؛ إنما هو تفسيرُ الأولِ باسمٍ آخرَ مرادفٍ له ، يكونُ أشهرَ منه فى العرفِ والاستعمالِ من غيرِ أنْ يتضمنَ شيئًا من أحوالِ الذاتِ " [1] .

فالنعتُ صفةٌ فى المنعوتِ يُرادُ إبرازُها ، ويقصدُ توضيحُها فيه فى السياقِ المذكورِ فيه ، ويكونُ لذكرِها قصدٌ دلاليٌّ مرادٌ .

أمَّا عطفُ البيانِ فهو تفسيرٌ للمعطوفِ عليه ، وبيانٌ له ، وتوضيحٌ لذاتِه ، وذلك بذكرِ مرادفٍ له يكونُ أشهرَ منه فى العرفِ الاجتماعىِّ ، والاستعمالِ اللغوىِّ التعبيرىِّ ، ولا يُقصدُ بذلك بيانُ حالٍ من أحوالِه ، لكنَّه يُلحظُ أنَّ ذلك قد يحدثُ بتقديمِ حالٍ من أحوالِه ، ثُمَّ يُعطفُ عليها للبيانِ ، كأنْ تقولَ : الفاروقُ عمرُ .... ، الطالبُ أحمدُ .... ، الفتاةُ سعادُ .... إلخ .

كما أنَّ بينهما فرقًا معنويًّا آخرَ يتركزُ فى العموميةِ ؛ " النعتُ حكمُه أنْ يكونَ أعمَّ من المنعوتِ ، ولا يكونُ أخصَّ منه ، ولا يلزمُ ذلك فى عطفِ البيانِ ، ألا ترى أنَّك

---

[1] شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ .

تقولُ : مـررتُ بأخيـك زيـدٌ ، و(زيـدٌ) أخـصُّ مـن أخيـك ...." [1] ؛ ذلـك لأنَّ الصـفةَ تتضمنُ دلاليًّا جانبينِ من المدلولِ ، هما : الذاتُ وصفتُها ، والذاتُ هى المنعوتُ ، وصفتُها هى المعنى الوصفىُّ ، أو الحالُ التى يُرادُ إظهارُها فيه، لهذا كانتِ الصفةُ أو كان النعتُ أعمَّ من المنعوتِ ، بذكرِ صفتِه المقصودةِ .

النحوُ والمعنى وقضايا التوكيدِ

التوكيدُ – فى حدِّه – جانبٌ لفظىٌّ المقصودُ منه الأوحدُ إنما هو الجانبُ الدلالىُّ ، فالتوكيدُ كلُّه معنًى ، لكنَّه معنًى مكررٌ .

ويبدو أنَّ التوكيدَ لا يضيفُ قيمةً دلاليةً جديدةً فى الجملةِ أو الكلمةِ ؛ وإنما يكونُ لتوكيدِ ما كُرِّرَ لفظًا ومعنًى ، أو معنًى بقيمِه الدلاليةِ فى الجملةِ ، فهو تكريرٌ لقيمٍ دلاليةٍ موجودةٍ مقصودةٍ ؛ **لكننى أشيرُ إلى نقاطٍ فى الجانبِ التركيبىِّ فى التوكيدِ تؤكدُ المحافظةَ على المعنى المقصودِ ، وتخالفُ المألوفَ إذا كان هناك التباسٌ فى الأداءِ الدلالىِّ ، منها :**

– تأكيدُ الجملةِ :

إذا أُكِّدَتِ الجملةُ لفظيًّا فإنها تُقرنُ بحرفِ العطفِ (ثُمَّ) غالبًا ، نحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر٣ ، ٤) . ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ (القيامة ٣٤ ، ٣٥) .

فإذا خِيفَ من اللبسِ حينَ إقحامِ (ثُمَّ) فإنَّه يجبُ أنْ يُتركَ ؛ خوفًا من توهمِ العطفِ، كأنْ يُقالَ: أَكَلْتُ ثُمَّ أَكَلْتُ ، فهذا التركيبُ يعطى معنى العطفِ وتكريرِ الحدثِ، فإذا أُرِيدَ التوكيدُ فإنَّه يُتركُ حرفُ العطفِ، فيُقال: أَكَلْتُ، أَكَلْتُ .

– ليس كلُّ تكريرٍ توكيدًا لفظيًّا :

---

[1] السابق ٣ / ٧٢ .

التوكيد اللفظىُّ يكونُ بتكريرِ المؤكَّدِ ، أو بذكرِ مرادِفِه ، أو ما يقومُ مقامَه ؛ لكن لا يكونُ كلُّ تكريرٍ لفظىٍّ توكيدًا ، وإنما يُبْنَى ذلك على المسوغِ المعنوىِّ. **من ذلك:**

القولُ: علَّمْتُهُ الحسابَ بابًا بابًا؛ حيثُ يدلُّ التكريرُ على التدرجِ والموالاةِ، أى: بابًا بعد بابٍ .

ويجعلون من ذلك قولُه – تعالى–: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر ٢١ ، ٢٢) ؛ حيثُ يذهبُ أكثرُهم إلى أنَّ المقصودَ : دكًّا بعد دكٍّ ، وصفًّا بعد صفٍّ .

قولُ المؤذنِ : اللهُ أكبرُ. اللهُ أكبرُ ، فالتكريرُ إنشاءٌ لإخبارٍ جديدٍ ؛ لأنَّ معنى الجملةِ الأولى لا يحتاجُ إلى توكيدٍ .

– المؤكَّدُ بكلا وكلتا :

شروطُ التوكيدِ بـ (كلا) تحرِصُ على الجانبِ المعنوىِّ ، وإنْ كانت فى ظاهرِها تركيبيةً . **وأشيرُ إلى شرطين :**

أولُهما : أنْ يكونَ المؤكدُ بهما مقصودًا بالإخبارِ من الكلامِ[1] **بالجملةِ الاسميةِ أو الفعليةِ** ، وعليه لا يجوزُ القولُ : ضربتُ عبدَ الزيدَيْنِ كليهما ؛ لأنَّ المقصودَ بالإخبارِ إنما هو العبدُ ، وليس الزيدَيْنِ ؛ لذا لا يجوزُ تأكيدُهما . فالعبدُ للزيدَيْن معًا.

والضابطُ اللفظىُّ لذلك هو صحةُ وقوعِ (أحد) محلَّ المؤكَّدِ بهما . فلا يصحُّ القول : ضربتُ عبدَ أحدِهما .

---

[1] ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٧١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٧٨ ، النحو العربى ٥ / ١٠٦ .

ولا يصـحُّ القولُ : اختصـمَ الزيـدانِ كلاهُمـا ؛ لأنَّـه لا يصـحُّ : اختصـمَ أحـدُهما ؛ لأنَّ معنى الفعلِ (اختصم) يتطلبُ الزيديْنِ معًا .

والآخرُ: اتحادُ عاملِ المؤكَّدِ بهما معنًى : لا جدالَ فى اتحادِ العاملِ لفظًا ومعنًى، نحو : حضر الرجلانِ كلاهُما ؛ لكنه إن اختلفَ العاملانِ لفظًا فإنه يجبُ أن يتحدا معنًى ؛ كـى يصـحَّ معنـى التوكيـدِ بهمـا ؛ تقولُ : جـاءَ محمدٌ وأقبلَ علـيٌّ كلاهُمـا ، ولكنك لا تقولُ : مات عمرٌو وعاشَ زيدٌ كلاهُما ؛ لاختلافِ العاملَيْنِ لفظًا ومعنًى .

وهذانِ الشرطانِ يوضحانِ أنَّ التوكيدَ بكلا وكلتا يكونُ سياقيَّ الجملةِ أو التركيبِ؛ حيثُ يجبُ أنْ تصحَّ تثنيةُ المؤكَّدِ بهما تثنيةً سياقيةً ، وليست تثنيةً لفظيةً مزعومةً.

- المؤكَّدُ بـ (كل) :

شروطُ التوكيدِ بـ (كل) لفظيةٌ تبرزُ الجانبَ المعنويَّ ، وأركزُ على شرطِ:

أنْ يقبلَ المؤكَّدَ بها التبعيضَ ، أى : أنْ يكونَ ذا أجزاءٍ ، إما فـى ذاتِـه ، وإما فـى عاملِه أو فى الحكمِ ، وهى العلاقةُ بين العاملِ والمؤكدِ ، نحو : اشتريتُ المنزلَ كلَّه؛ حيثُ إنَّ المنزلَ يقبلُ التجزئةَ فى الاشتراءِ .

ومعنى التجزئةِ سواءٌ أكانت حسيَّةً أم حكمًا إنما ليُفيدَ التوكيدَ بها معنًى ، فتحصلُ بـه الفائدةُ ، فـلا تقولُ : سـافرَ محمدٌ كلُّـه ؛ لأنَّـه لا تحصلُ بـه الفائدةُ ، وليست فيـه تجزئةٌ – حسًّا أو حكمًا – ؛ لأنَّه لا يتجزأُ بذاتِه ، كما لا يتجزأُ بعاملِه ؛ لكنه يمكنُ القـولُ: رأيـتُ محمـدًا كلَّـه ؛ حيـثُ إنَّ الرؤيـةَ يمكـنُ أنْ تتـبعضَ أو تتجـزأُ بالنسـبةِ للشخصِ، فيمكنُ رؤيةُ جزءٍ منه، أو أجزاءٍ منه [1].

كما أشيرُ إلى (كل) بعدَ النهيِ والنفيِ دلاليًّا :

---

[1] يرجع إلى كتابِ النحو العربى ٥ / ١٠٩ .

(كل) يكمنُ فيها جانبٌ دلالـيٌّ ، يتمثلُ فـى معناها المعجمـيِّ ، كمـا تـنعكسُ هذه الدلالةُ فيما أُضِيفت إليه ، فيكونُ معنى الكليةِ فيه ، أو له .

وأداءُ الكليةِ يختلفُ مساحةً وحَجْمًا بموقعيةِ (كل) بالنسبةِ لما تقعُ فيه أو له ، ذلك على النحو الآتى :

- إذا وقعَ المؤكَّدُ بـ (كل) فـى نطـاقِ النفـيِ أو النهـيِ توجـه كلٌّ منهـا إلـى الكليـةِ أو المجموعِ ، فيحتملُ المعنـى البعضيةَ . تقولُ : لـم يحضرِ القومُ كلُّم ؛ ولـذلك فإنـه يمكنُ أنْ تُتْبِعَه بالقولِ : بلْ حضرَ بعضُهم ، أو أحدُهم.... ، وتقولُ : لا تعاقبِ الحاضرينَ كلَّهم ، بل عاقِبِ المخطئَ منهم .

- إذا وقعت (كل) مضافةً إلـى الظـاهرِ بعدَ النفـيِ أو النهـيِ ، نحـو : لـم يحضـرْ كلُّ القومِ ؛ فإنَّـه يُفهمُ منـه المعنـى السـابقُ ، فَتُتْبِعُـهُ بـالقولِ : بـلْ حضـرَ بعضُـهم ، أو معظمُهم ، أو أحدُهم .... ، ومثلُه : لا تعاقبْ كلَّ الحاضرين ، بلْ بعضُهم ....

- إذا وقعتْ (كل) قبلَ النفـيِ أو النهـيِ ؛ فإنهمـا يتجهـانِ إلـى مـا بعدَها دونَ (كل)، نحـو: كلُّ القومِ لـم يحضُـروا. فيكـونُ كلُّهم محكومًـا عليهم بعدمِ الحضـورِ. ومنـه حـديثُ ذى اليـديْنِ عنـدما قـالَ للرسـولِ – صـلَّى اللهُ عليـه وسـلَّمَ – : " أَقَصَـرْتَ الصَّـلاةَ أم نَسِيتَ ؟ " . فقالَ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ – : " كلُّ ذلك لم يَكُنْ " ، أى : لـم يَكُنْ شـىءٌ من ذلك ، ولا بعضُـه . ولـو أَخَّـرَ (كـلًّا) ؛ لأُدْخِلَـتْ فـى حيزِ النفـيِ ، واقتضـى أنْ يكونَ بعضُ ذلك فى ظنِّه .

- **التوكيدُ والنكرةُ :**

من التراكيبِ التى تؤكِّدُ نظرةَ النحاةِ إلى العلاقةِ الأكيدةِ بين النحوِ والمعنى إنما هو نظرتُهم إلى توكيدِ النكرةِ . فألفاظُ التوكيدِ معارفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، أو بعلميةِ بعضِها . **والنحاةُ ينقسمون إزاءَ توكيدِ النكرةِ بألفاظِ التوكيدِ إلى :**

– ما يراه البصريون من منعِ ذلك .

– ما يراه الكوفيون من جوازِ ذلك إذا كانتِ النكرةُ محدودةً بلفظِ التوكيدِ ، وما فى معناه ، نحو : أكلتُ رغيفًا كلَّه . سرتُ يومًا كلَّه . قضيتُ كلَّه.

– ومنهم من يذهبُ إلى أنَّ هذه المؤكداتِ محدودةٌ ، كما جاءَ فى قولِ عبدِ اللهِ بنِ مسلمِ بنِ جندب الهذلىِّ :

لكنْ شاقَه أنْ قِيلَ ذا رجبٌ يا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبُ [1]

فالحولُ محدودٌ ، و(كل) من ألفاظِ الإحاطةِ ، فالتوكيدُ بها لمثلِ هذه النكرةِ المحدودةِ فيه إفادةُ معنًى على رأىِّ الكوفيينَ. فالمعولُ عليه هذا الجواز إنما هو إفادةُ معنًى .

من الجوانبِ الدلاليةِ للبدلِ

فى البدلِ جوانبُ دلاليةٌ واضحةٌ ، تبدأُ من المصطلحِ ومدلولِه ، وتتسعُ لتشملَ جوانبَ أخرى ، منها :

---

[1] شرح ابن الناظم ٥٠٧ ، الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٧٧ ، شرح التصريح ٢ / ١٢٥ ، النحو العربى ٥ / ١٢٢ .

١- أقسامُ البدلِ :

انتهى النحاةُ إلى مصطلحاتٍ لأنواعِ البدلِ نابعةٍ من اتجاهِ كلِّ نوعٍ دلاليًّا . وإيجازُ ذلك فى :

- البدلُ المطابقُ :

وهو بدلُ الشىءِ من الشىءِ ، أو بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، وكلُّها تدلُّ على أنَّ البدلَ عينُ المبدلِ منه ، ويكونانِ متطابقيْنِ .

- بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، أو بدلُ جزءٍ من كلٍّ :

ويكونُ فيه البدلُ جزءًا من المبدلِ منه ، سواءٌ كانت النسبةُ بينهما ، لذلك فإنَّه لابُدَّ أنْ يُنْسَبَ إلى ضميرِ المبدلِ منه ؛ حتى يرتبطَ به لفظيًا ومعنويًا ، ويُحَالُ إليه تركيبيًا.

- بدلُ الاشتمالِ :

ويكونُ فيه ملابسةٌ بين البدلِ والمبدلِ منه لغيرِ كليةٍ أو بعضيةٍ ، ويمكنُ أنْ يُكتفى فيه بذكرِ الأولِ عن الثانى ؛ **ولذلك لابُدَّ فيه من مراعاةِ أمرينِ :**

أولهُما : إمكانُ فهمِ معناه عندَ الحذفِ ، فقولُك : (أعجبنى زيدٌ أخوه) ليسَ منه، ولكنَّه بدلُ إضرابٍ ؛ إذ لا يصحُ الاستغناءُ عنه بالأولِ .

والآخرُ: حسنُ الكلامِ على تقديرِ حذفِه ، ولهذا امتنعَ : أسرجت زيدًا فرسَه، فهذا بدلُ غلطٍ [١] . ولابُدَّ فيه من نسبةٍ إلى ضميرِ المبدلِ منه لتحقيقِ الانتسابِ والملابسةِ.

- البدلُ المباينُ :

---

[١] ينظر : حاشية العليمى على شرح التصريح ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

وفيـه يبـاينُ البـدلُ المبـدلَ منـه فـى الحكـمِ ، سـواءٌ أكانـت هـذه المباينـةُ بسـببِ الإضرابِ ، أم الغلطِ ، أم النسيانِ ، وبينها فروقٌ دلاليةٌ تعودُ إلى أحوالِ الناطقِ أثناءَ حديثِه ، فبدلُ الغلطِ زلَّةُ اللسانِ ، أما بدلُ النسيانِ فزلَّةُ الجِنَانِ ، وبدلُ الإضرابِ مقصودٌ باللسانِ والجِنَانِ قصدَ المبدلِ منه ؛ لكنَّ التحوُّلَ إلى الصوابِ أو الأَوْلَى أو غيرِ ذلك من الإراداتِ أوجدَ البدلَ .

٢- البدلُ والنوعُ :

إذا كان البدلُ مطابقًا فإنَّه يجبُ أنْ يتطابقَ مع المبدلِ منه فى التذكيرِ والتأنيثِ ؛ ذلك لأنَّ الثانى هو الأولُ . أما أنواعُ البدلِ الأخرى فليستْ هذه المطابقةُ بلازمةٍ فيها ؛ لأنَّ الثانى ليس الأولَ فى كلِّ جوانبِه . والفكرةُ نفسُها فى جانبِ العددِ ؛ إلا إن كان أحدُ ركنى التركيبِ البدلىِّ مصدرًا .

٣- البدليةُ والقطعُ فى البدلِ المفصَّلِ من المجملِ :

إذا كان البدلُ مفصَّلًا من مجملٍ وكان موفيًا للمبدلِ منه جاز فى الثانى (البدلُ) الإتباعُ على البدليةِ ، والقطعُ بالرفعِ على الخبريةِ لمبتدإٍ محذوفٍ ، أو بالنصبِ لفعلٍ وفاعلٍ محذوفيْنِ . ذلك نحو : عندى كتابانِ : كتابٌ للنحوِ ، وكتابٌ للصرفِ ، برفعِ (كتابٌ) من وجهيْنِ ، ونصبِهما من وجهٍ واحدٍ .

أما إذا لم يُوَفِّ البدلُ المبدلَ منه فإنَّه يجبُ القطعُ ، تقولُ : لى ثلاثةُ أبناءٍ : محمدٌ وعلـىٌ وأحمـدُ ، أو محمـدًا وعليًـا وأحمـدَ، فـالرفعُ علـى الابتدائيـةِ لخبـرٍ محـذوفٍ ، والتقديرُ: منهم محمدٌ....، والنصبُ على المفعوليةِ ، والتقديرُ: أذكرُ منهم محمدًا....

النحوُ والمعنى بين عطفِ البيانِ والبدلِ المطابقِ :

عطفُ البيانِ يشبهُ البدلَ من أوجهٍ معنويةٍ ؛ ذلك أنَّ فى كلٍّ منهما بيانًا للأولِ ، وأنَّ فيهما توكيدًا [١] ؛ حيثُ إنَّ لفظَ كلٍّ منهما هو لفظُ الاسمِ الأولِ معنًى .

والتراكيبُ التى تصلحُ عطفَ بيانٍ وبدلًا مطابقًا تعتمدُ على الجانبِ اللفظىِّ الذى ينتهى إلى الجانبِ الدلالىِّ ، أو يمتزجُ به [٢] ؛ حيثُ يفرقُ بينهما – فى الأساسِ القاعدىِّ – جوانبُ معنويةٌ ، وأخرى بنيويةٌ .

أما جوانبُ الخلافِ المعنويةُ فإنَّها تتركزُ فى أنَّ البدلَ – أى: التابعَ – هو المقصودُ من حيثُ المعنى ، أما فى عطفِ البيانِ فإنَّ المتبوعَ هو المقصودُ . كما أنَّه لا يشترطُ فى البدلِ أنْ يوضحَ الأولَ ؛ لأنَّه بدلٌ منه لا غيرُ ، وكلٌّ من البدلِ والمبدلِ منه مستقلٌ بجملتِه .

أما عطفُ البيانِ فإنَّه يشترطُ فيه حصولُ فائدةٍ معنويةٍ من ذكرِ التابعِ ، لا تحصلُ إذا لم يُذْكَرْ ، فالغرضُ منه إيضاحُ الأولِ ، وإيضاحُ جانبٍ معنوىٍّ فيه لم يُذْكَرْ فى المتبوعِ [٣] .

وهناك جوانبُ خلافيةٌ بنيويةٌ أخرى تعتمدُ على صحةِ البنيةِ اللفظيةِ . كما أنَّ التراكيبَ التى تصلحُ عطفَ بيانٍ لا بدلًا تعتمدُ فكرتُها على السمةِ اللفظيةِ للتركيبِ البدلىِّ ؛ حيثُ لا تتوافرُ هذه السمةُ فى هذه التراكيبِ [٤] ؛ لكنَّ هناك تراكيبَ تختلفُ بين عطفِ البيانِ والبدلِ ، وذلك حسبَ الضبطِ تارةً ، أو إرادةِ المعنى أخرى [٥] . من هذه التراكيبِ التى تعتمدُ على الجانبِ المعنوىِّ :

---

[١] ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٧٣ .

[٢] يرجع إلى كتاب النحو العربى ٥ / ١٧٣ وما بعدها .

[٣] السابق ٥ / ١٧٤ .

[٤] السابق ٥ / ١٧٧ .

[٥] السابق ٥ / ١٨٤ .

- **سُلِبَ زيدٌ ثوبُه**، (ثوب) بدلٌ بالضرورةِ ؛ لأنَّ البدلَ قد يكونُ غيرَ الأولِ ، وذلك إذا لم يكنْ مطابقًا ، أما عطفُ البيانِ فإنَّه لا يكونُ غيرَ الأولِ [١] .

- **جاءَ أخوك محمودٌ** ، إن كان لك أخٌ واحدٌ – وهو محمودٌ – فالتابعُ بدلٌ، وإن كان لك أكثرُ من أخٍ فهو عطفُ بيانٍ ؛ لأنَّه يكونُ تبيينًا وتوضيحًا له . فيكونُ مع البدلِ بضمةٍ واحدةٍ بناءً ، وفى الآخرِ بضمتيْن إعرابًا . ومثلُه قولُك : أُعْجِبْتُ بأخيه الطويلِ .

- **زَوَّجْتُك بنتى عائشةَ** ، فلو قلت : زَوَّجْتُك ابنتى فاطمةَ، والمقصودُ (عائشة) ؛ فإذا احتسبتَ التابعَ بدلًا كان النكاحُ غيرَ صحيحٍ ؛ لأنَّ الثانى فى البدلِ مقصودٌ قصدَ الأولِ . أما إذا احتسبتَ هذا الخطأَ على عطفِ البيانِ فالنكاحُ صحيحٌ ؛ لأنَّ الغلطَ وقعَ فى البيانِ الذى أُرِيدَ به التوضيحُ والبيانُ [٢] .

ولذلك يذكرُ ابنُ يعيشَ : " ومن الفصلِ بين البدلِ وعطفِ البيانِ أنَّ المقصودَ بالحديثِ فى عطفِ البيانِ هو الأولُ، والثانى بيانٌ كالنعتِ المستغنى عنه ، والمقصودُ بالحديثِ فى البدلِ هو الثانى ؛ لأنَّ البدلَ والمبدلَ منه اسمانِ بإزاءِ مسمًى مترادفان عليه ، والثانى منهما أشهرُ عند المخاطبِ ، فوقعَ الاعتمادُ عليه ، وصارَ الأولُ كالتوطئةِ والبساطِ لذكرِ الثانى " [٣] .

ومن ذلك مواضعُ تركيبيةٌ أخرى تحتاجُ إلى استقصاءٍ .

الحالُ وصاحبُها

---

[١] ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٧٣ .

[٢] ينظر : شرح ابن يعيش ٣ / ٧٤ .

[٣] شرح ابن يعيش ٣ / ٧٤ .

الحال معنًى ، وهى صفةٌ فى حالٍ معيَّنةٍ ؛ لذلك يجبُ أنْ يكونَ لها صاحبٌ تتضمنُه ، وتتسقُ معه دلاليًا . وفى هذا المجالِ أَعْرِضُ فكرتيْنِ توضحانِ مدى العلاقةِ الدلاليَّةِ بين الحالِ وصاحبِها معنويًّا :

اتساقُ الحالِ وصاحبِها معنويًّا :

الحالُ وصاحبُها بمثابةِ المبتدإِ والخبرِ ، ولكلِّ مبتدإٍ خبرُه الذى يُتَمِّمُه معنًى ، وتتلاءمُ دلالاتُهُمَا ، فكلٌّ منهما دلاليًّا يُنْبِئُ عن مدلولِ الآخَرِ ؛ مع إعطاءِ مساحةٍ من الاختيارِ بين المدلولاتِ التى تشتركُ فى سماتٍ دلاليةٍ خاصةٍ تتسقُ مع مدلولِ المبتدإِ، كذلكم كلٌّ من له صاحبٌ فى الجملةِ ، من نحو : المنعوتِ ونعتِه ، صاحبِ الحالِ وحالِه ، .... إلخ .

ومنه فإنَّ دلالةَ الحالِ تُحَدِّدُ سماتِ مدلولِ صاحبِها ؛ حيثُ يتمُّ الاتساقُ المعنوىُّ بينهما ؛ لكنَّ ذلك مرتبطٌ بحدوثِ حدثٍ ، أو ما فيه معناه .

فإذا كانتِ الحالُ (مطمئنًا) تدُّل على الاطمئنانِ ؛ فإنَّ صاحبَها يجبُ أنْ يتحمَّلَ هذه الدلالةَ ، ويجوزُ أنْ يتَّصِفَ بها ، وليكنْ ذلك فى نطاقِ ما يشعرُ بالاطمئنانِ ، أى : ما يكونُ لديه شعورٌ وأحاسيسُ نفسيةٌ يمكنُ أنْ تؤدىَ به إلى الاطمئنانِ .

وهكذا يمكنُ إثراءُ هذه الفكرةِ من خلالِ الواقعِ اللغوىِّ ، كما يمكنُ انسحابُها على ذواتِ الأصحابِ فى الجملةِ .

صاحبُ الحالِ ومعنى التعيينِ :

صاحبُ الحالِ يجبُ أنْ يكونَ معرفةً ؛ لأنَّه محكومٌ عليه ، ولا يُحكمُ إلا على المعرفةِ ، فالحكمُ يكونُ على معلومٍ ، يتمثَّلُ فى المعرفةِ ؛ لذا كان التعريفُ شرطًا للمبتدإِ ، وصاحبِ الحالِ ، والفاعلِ .... ؛ لكنَّ اللغةَ تجاوبتْ مع مستعمِليها فى كونِ أنَّ المحكومَ عليه قد لا يكونُ معرفةً بالمبنى ، ويكونُ قريبًا من المعرفةِ فى المبنى

التركيبيِّ ؛ فقد يكونُ معلومًا لدى مستعملِ اللغةِ ؛ لكنَّه ليس المعلوميةَ المختصةَ ، أو يكونُ الحكمُ على ما يفيدُ جنسًا ، أو ما يحددُ من طريقِ التركيبِ .

من ذلك أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً مختصةً ، فتكونُ فى دلالتِها قريبةً من المعرفةِ ، ولا ينقُصُها عنها سوى تمامِ التعيينِ .

وتتخصَّصُ النكرةُ :

إما من طريقِ تخصيصِ معناها بتضييقِ إبهامِها معنويًّا ، ويكونُ ذلك بواسطةِ:

- **وصفِها** : نحو قولِ الشاعرِ:

نَجَّيْتَ يا ربِّ نوحًا واسْتَجَبْتَ له فى فُلْكٍ ماخرٍ فى اليَمِّ مشحونـًا[1]

(مشحونًا) حالٌ من النكرةِ الموصوفةِ (فلك ماخر) .

ومنه قراءةُ ابنِ أبى عبلةَ ، وكما هو فى مصحفِ أبى [2] قولَه – تعالى – : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (البقرة ٨٩) . بنصب (مصدق) على الحاليةِ من (كتاب) ، وهو نكرةٌ موصوفةٌ بشبهِ الجملةِ (من عند) .

- **إضافتِها إلى النكرةِ** : كما هو فى قولِه – تعالى – : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ (فصلت ١٠) . العامةُ على نصبِ (سواء) حالًا من ضميرِ

---

(١) ينظر : شرح التصريح ١ / ٣٧٦ ، الصبان على الأشمونى ٢ / ١٧٥ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٤٦ ، إملاء ما من به الرحمن ٥٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٦ ، تفسير الرازى ٣ / ١٦٣ ، الكشاف ١ / ٦٤ ، المحرر الوجيز ١ / ٣٨٩ ، تفسير البيضاوى ١ / ٧٥ .

الغائبـةِ فـى : (فيهـا) ، أو (أقواتَهـا) ، وإمـا مـن (أربعـةِ) ، وهـى نكـرةٌ مضـافةٌ إلـى النكرةِ (أيامٍ) . وتقوى الحاليةُ من أربعةٍ لقراءةِ جرِّ (سواء) نعتًا لها[١] .

- **إعمالِ صاحبِ الحالِ النكرةِ فيما بعده** : نحو : أُعْجِبْتُ بقارئٍ الدرسَ فاهمًا . أنفقَ ثلاثينَ جنيهًا كاملـةً ؛ لأنَّ المعمـولَ يحـدِّدُ الجهـةَ المعنويـةَ للعامـلِ الاسـمِ النكـرةِ، فيخصِّصُه ويقرِّبُه من المعرفةِ .

- **مقارنةِ صاحبِ الحالِ النكرةِ بالمعرفـةِ بوسـاطةِ معنـى التفضيلِ** : نحو : أُقَدِّرُ جارًا أفضلَ من أقربائى مناصرًا ومعاونًا .

- **عطفِ المعرفةِ على النكرةِ ، وهما صاحبَا الحالِ** : نحو: أقبلَ رجلٌ وأحمدُ مُتَحَفِّزَيْنِ ، فـالمعطوفُ والمعطـوفُ عليـه يشـتركانِ فـى جهـاتٍ معنويـةٍ واحـدةٍ ، فـإذا قَصُـرَ أحدُهما فى جهةِ التنكيرِ ؛ فإنَّ الآخَرَ المعرفةَ يقوِّيه .

وإما من طريقِ إفادتِها العمومَ والشمولَ ، ويكونُ ذلك من طريقِ :

- **أنْ يقعَ صاحبُ الحالِ النكرةُ فى نطاقِ النفيِ أو النهيِ** : نحو قولِ الراجز :

ما حُمَّ من موتٍ حِمًى واقيًا ولا ترى من أحدٍ باقيًـا [٢]

حيثُ (واقيًا) حالٌ من النكرةِ الواقعةِ فى نطاقِ النفيِ (موت) . ومثلُه (باقيًا) فى الشطرِ الثانى ؛ حيثُ (ترى) بصريةٌ .

وقولِ الآخَرِ :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوغى متخوِّفًا لحِمامِ [١]

---

[١] ينظر : الكشاف ٢ / ٣٢٦ ، البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٣٧ ، الدر المصون ٦ / ٥٧.

[٢] شواهد العينى ٣ / ٢١٤ ، الصبان على الأشمونى ٢ / ١٧٥ .

(متخوفًا) حالٌ من النكرةِ (أحد) ، وهى واقعةٌ بعدَ النفيِ .

فوقوعُ النكرةِ فى نطاقِ النفيِ أو النهيِ يجعلُها متخصصةً ، وتصبحُ قريبةً من المعرفةِ ؛ حيثُ يجعلُها تفيدُ الشمولَ والعمومَ ، وهو معنًى يدلُّ على الاستغراقِ ، والاستغراقُ بمثابةِ التحديدِ .

– **أنْ يُسبقَ صاحبُ الحالِ النكرةُ باستفهامٍ** : نحو قولِ الطائىِّ :

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسِك العذرَ فى إبعادِها الأملا [٢]

(باقيًا) حالٌ من النكرةِ الواقعةِ فى حيِّزِ الاستفهامِ (عيشٌ) ؛ ذلك لأنَّ النكرةَ المُسْتَفْهَمَ عنها تدلُّ على العمومِ والشمولِ ، فهى مفيدةٌ للجنسِ ؛ ولذا كانت مختصةً محددةً ، فكانت قريبةً من المعرفةِ .

ملحوظـة : تلمسُ فى المواضعِ السابقةِ أثرَ الجانبِ الدلالىِّ فى إتمامِ معنى النكرةِ صاحبةِ الحالِ ؛ لتكونَ قريبةً من المعرفةِ ، فتصح صاحبًا للحالِ .

بين النعتِ والحالِ :

لا جدالَ فى أنَّ بين النعتِ والحالِ اتفاقًا فى المعنى والقصدِ الدلالىِّ ؛ فكلٌّ منهما له صاحبٌ يصفُه ؛ لكنَّ الحالَ تصفُ صاحبَها وتبينُ هيئتَه أثناءَ حدوثِ الحدثِ ، سواءٌ أكان ذلك من خلالِ المصاحبةِ ، أم من خلالِ التقديرِ ، أما النعتُ فإنَّه يصفُ حالًا من أحوالِ الموصوفِ تميزُه ، وهى فى ذلك لا ترتبطُ به أثناءَ حدوثِ الحدثِ القائمِ فقط ، وإنما تصفُه وإنْ لم يكنْ هناك حدثٌ قائمٌ بينهما.

---

[١] ينظر : المساعد ٢ / ١٨ ، شرح ابن الناظم ٣٢٠ ، شرح التصريح ١ / ٣٧٧ ، الهمع ١ / ٢٤٠، الصبان على الأشمونى ٢ / ١٧٥ .

[٢] شرح التصريح ١/ ٣٧٧ ، همع الهوامع ١ / ٢٤٠ ، الدرر اللوامع ٤ / ٦ .

ففى قولِه تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ (هود ١٠٢). الجملةُ الاسميةُ المصدرةُ بالواوِ (وهى ظالمةٌ) حالٌ فى محلِّ نصبٍ ؛ حيثُ تبينُ هيئةَ القرى حين أَخْذِ ربِّنا إياها أنَّها فى حالِ ظلمٍ تفعلُه ، يدلُّ اسمُ الفاعلِ (ظالمةٌ) على ذلك ، فأخذُه – سبحانه وتعالى – القرى حالَ كونِها ظالمةً مرتبطٌ أو مقيدٌ بالظلمِ الصادرِ منها .

لكنَّ المقصودَ الدلاليَّ يختلفُ إذا كانت الحالُ نعتًا ، كأنْ يُقالَ : عاقبتِ الدولةُ القرى الظالمةَ ، فالظلمُ هنا صفةٌ مميزةٌ للقرى ، لا مبينةٌ لهيئتِها أثناءَ حدوثِ المعاقبةِ ، بلْ هى ظالمةٌ أثناءَ الحدثِ وقبلَه ، ففيها معنى الملازمةِ .

فالأولى (الحال) تدلُّ على أنَّ الأخذَ مقترنٌ بحالةِ الظلمِ ، فليس فيه دوامٌ ، وإنما فيه الجزئيةُ (فى الزمنِ) . أما الأخرى (النعت) فإنها تدلُّ على أنَّ العقابَ شاملٌ للقرى الظالمةِ ، ففيه معنى الكليةِ .

العلاقاتُ الدلاليةُ بين الظرفِ والفعلِ

الظرفُ وعاءٌ للفعلِ ، يحددُ زمانَه أو مكانَه . ويلحظُ أنَّ من الظروفِ ظروفَ زمانٍ معدودةً مخصوصةً ، تقعُ فى جوابِ (كم) ، كأن تقولَ : كم سفرُك ؟ ، فيُقالُ : رجبُ ، يومان . وهذه الظروفُ تُستَوْعبُ كلُّها فى إجراءِ الحدثِ ، ولا يجوزُ وقوعُ الحدثِ فى جزءٍ منها أو بعضِها .

لذلك فإنَّه لا يقعُ فيها إلا ما يطولُ من الأفعالِ ، أو يكونُ فيه تكرارٌ ، نحو: سافر ، سار .... تقولُ : سافرتُ شهرين . سرتُ ثلاثةَ أيامٍ ..... ولا يقعُ فيها ما يقعُ دفعةً واحدةً من الأفعالِ ، فلا يجوز القولُ : مات زيدٌ يومًا ، ولا شهرًا[1].

---

[1] ينظر : شرح القمولى على الكافية . ت : عفاف بنتن ١٤٨ ، النحو العربى ٢ / ٣٨٥ .

أما ظروفُ الزمانِ غيرُ المعدودةِ – وهى التى تصلحُ جوابًا لـ (متى) – فإنَّها تصلحُ لأنْ يقعَ الفعلُ فيها كلِّها ، وفى جزءٍ منها ، ويجوزُ أنْ يقعَ فيها الأفعالُ التى تطولُ وتتكررُ ، والتى تقعُ دفعةً واحدةً . تقولُ : زرتُك يومًا ، فتكونُ الزيارةُ فى يومٍ ، أو جزءٍ منه . ومنه : سافرتُ يومَ الإثنينِ ....

ظروفُ الزمانِ والجانبُ الدلاليُّ [1] :

التعبيرُ عن الزمنِ فى اللغةِ يجبُ أنْ يتضمَّنَ ثلاثةَ جوانبَ فى اتجاهِ المنظورِ الدلاليِّ ، أَذْكُرُهَا فى إيجازٍ فى هذا المقامِ من البحثِ :

أولُها : التحديدُ الزمنىُّ للحدثِ :

ذلك لأنَّ لكلِّ حدثٍ زمنًا موقوعًا فيه ، ويعبرُ عن ذلك باستخدامِ صيغٍ فعليةٍ معينةٍ محددةٍ ومقننةٍ ، إلى جانبِ ضمائمَ وقرائنَ تضيفُ إلى السياقِ مراتبَ زمنيةً مختلفةً ، إلى غيرِ ذلك مما يدلُّ على التحديدِ الزمنىِّ .

ثانيها : العلاقةُ الزمنيةُ :

الأحداثُ تتعالقُ وتتنامى وتتراكبُ فى السياقِ ، فتنشأُ بينها علاقاتٌ زمنيةٌ تعبرُ عن ارتباطِها ، ويكونُ هذا باستخدامِ أدواتٍ معينةٍ موضوعةٍ فى اللغةِ لتؤدىَ هذه العلاقاتِ الزمنيةَ ، من نحو : القبليةِ والبعديةِ والبيْنيةِ .... إلخ .

ثالثُها : الاستغراقُ الزمنىُّ للحدثِ :

---

[1] يرجع فى ذلك إلى : النحو العربى ٢ / ٣٣٨ .

علينا أنْ نفكرَ فى كيفيةِ القياسِ الزمنىِّ للحدثِ ؛ ذلك لأنَّ لكلِّ حدثٍ مدةً زمنيةً يستغرقُها ، ووسائلُ التعبيرِ عن هذه الفكرةِ أو عن هذا الجانبِ الدلالىِّ تتمثلُ فى ثلاثِ مجموعاتٍ : الفعلِ والتراكيبِ الفعليةِ وأداءِ الدلالةِ الزمنيةِ ، والاسمِ والتراكيبِ الاسميةِ الدالةِ على الزمنِ من جهتىْ تحديدِ زمنِ الحدثِ ، أو بيانِ مدَّتِهِ الزمنيةِ ، وقرائنِ التحديدِ الزمنىِّ . والمقصودُ بها تلك القرائنُ والأدواتُ التى تختصُّ بتحديدِ العلاقاتِ الزمنيةِ . والفكرةُ تحتاجُ إلى دراسةٍ مستفيضةٍ ، وأبحاثٍ جادَّةٍ .

الصِّفَةُ المُشْتَقَّةُ والإضافةُ

الصفةُ المشتقةُ العاملةُ إضافتُها غيرُ محضةٍ ، أى : غيرَ حقيقيةٍ ، أى : إضافةً غيرَ معنويةٍ ، وإنما هى إضافةٌ لفظيةٌ ، الغرضُ منها التخفيفُ اللفظىُّ .

فإذا كانت غيرَ عاملةٍ فإنَّ إضافتَها تكونُ حقيقيةً ، محضةً ، معنويةً ؛ ذلك لأنَّه لا يُرادُ منها التخفيفُ اللفظىُّ ، وإنما غرضٌ معنوىٌّ أو جانبٌ دلالىٌّ من أغراضِ الإضافةِ ، نحو : كاتبُ القاضى ، ومصارعُ المدينةِ ، وكريمُ القومِ ، وعميدُ الكليةِ ، ومدرسُ الفصلِ ، وكاسبُ عيالِه ....

وأنت لا تلمسُ فى أىِّ مضافٍ مما سبقَ إلا إضافةً للتقييدِ والتحديدِ بواسطةِ المضافِ إليه . كما أنك لا تلمسُ فيه إعمالًا فيما أُضِيفَ إليه .

لما سبقَ فإنَّ الإضافةَ اللفظيةَ لا تفيدُ تعريفًا ؛ لأنها إضافةٌ لفظيةٌ لا معنويةٌ، ومن الدلائلِ على ذلك :

– جوازُ نعتِ النكرةِ بما يُضافُ منها إلى المعرفةِ ، مما يدلُّ على أنها نكرةٌ ؛ لأنَّ النكرةَ تنعتُ بالنكرةِ ، ولا تكونُ المعرفةُ نعتًا للنكرةِ ، ولا أقوى منها مرتبةً ، فتقولُ: رأيتُ رجلًا حسنَ الوجهِ .

– وعلى نقيضِ ما سبقَ مؤيدًا الفكرةَ ومدللًا عليها امتناعُ نعتِ المعرفةِ بها؛ لأنها نكرةٌ ، فلا تقولُ : رأيتُ الرجلَ حسنَ الوجهِ ، على أنَّ (حسنًا) نعتٌ للمعرفةِ (الرجل) ؛

لأنَّ حسنًا نكرةٌ ؛ على الرغمِ من أنها مضافةٌ إلى المعرفةِ ، ولكنك تجعلُها حالًا من (الرجل) ، فالحالُ نكرةٌ – فى الأغلبِ – . ويجوزُ أنْ تجعلَها بدلًا ؛ لأنَّ النكرةَ تُبْدَلُ من المعرفةِ.

– جوازُ دخولِ حرفِ الجرِّ الشبيهِ بالزائدِ (رُبَّ) على هذا المُرَكَّبِ الإضافىِّ ، فتقولُ : رُبَّ كاتبِ الدرسِ لم يَفْهَمْه . ولا تدخلُ (رُبَّ) إلا على النكراتِ .

بين التفضيلِ والتعجبِ معنويًّا

أسلوبُ التفضيلِ [١] إنما هو تفضيلُ شىءٍ ما فى صفةٍ ما عن غيرِه من الأشياءِ المحددةِ فى الأسلوبِ ، أو المطلقةِ إنْ لم يحدَّدِ المفضلُ عليه . فهو يدلُّ على زيادةٍ فى صفةٍ ما مستحسنةٍ أم مستقبحةٍ منسوبةٍ إلى مفضلٍ ما معلومٍ فى التركيبِ . تقولُ : مصرُ أطيبُ هواءً ، وأثرى تاريخًا ، وأعمقُ حضارةً .

أما أسلوبُ التعجبِ [٢] فهو دلالةٌ على انفعالٍ يحدثُ فى النفسِ عند مشاهدةِ ما يُجهلُ سببُه ، ويقلُّ وجودُ مثلِه فى نظرِ المتعجِّبِ [٣] ، فهو انفعالٌ بسببِ الشعورِ بزيادةٍ ما فى صفةٍ ما منسوبةٍ لشىءٍ ما . تقولُ : ما أطيبَ مصرَ هواءً، وأثراها تاريخًا ، وأعمقَها حضارةً .

ألا ترى أنك فى التفضيلِ قد بينتَ أنَّ مصرَ هواؤها طيبٌ أكثرَ من غيرِها ، وأنَّ تاريخَها ثرىٌّ من غيرِها ...

أما فى التعجبِ فقد أظهرتَ شعورَك إنشائيًا فى طيبِ هواءِ مصرَ دونَ غيرِها، وثراءِ تاريخِها دونَ غيرِها ....

---

[١] ينظر : النحو العربى ٣ / ٥٦٢ .

[٢] ينظر : النحو العربى ٤ / ١٨٥ .

[٣] ينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ١٤٢ .

فأنت فى الموضعيْنِ قد فضَّلتَ مصرَ فى صفةٍ ما أو جانبٍ ما عن غيرِها من الدولِ ؛ لذلك فقد اشترك التفضيلُ مع التعجبِ فى جانبٍ معنويٍّ ، يذكرُ ابنُ يعيشَ فى وجهِ الشبهِ بينهما : " وأما المعنى فلأنَّه تفضيلٌ كما أنَّه تفضيلٌ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما أعلمَ زيدًا ؛ كنتَ مخبرًا بأنَّه فاقَ أشكالَه ، وإذا قلتَ : زيدٌ أعلمُ من عمرٍو فقد قضيتَ له بالسبقِ والسموِّ عليه " [١] .

من الجوانبِ الدلاليةِ فى المنصوباتِ

أ- فى المفعولِ معه بين النصبِ والرفعِ :

فى المفعولِ معه – كى ينطبقَ عليه مفهومُ المفعوليةِ معه – جوانبُ دلاليةٌ يجبُ أنْ تتوافرَ فى التركيبِ الموجودِ فيه ، ولا تفهمُ إلا من خلالِ التضامنِ الدلالىِّ بين العناصرِ اللفظيةِ للتركيبِ أو الجملةِ ، وهذه الجوانبُ الدلاليةُ هى المؤثرُ الأساسُ فى كونِ المفعولِ معه واجبَ النصبِ أو راجحَه ، أو واجبَ الرفعِ أو راجحَه .

من تلك الجوانبِ الدلاليةِ فى المفعولِ معه :

١- فى وجوبِ نصبِ المفعولِ معه :

إذا ترتبَ على احتسابِ الواوِ التى تسبقُه واوًا عاطفةً عدمُ التآلفِ المعنوى بين ما سبقَها وما لحقَ بها ؛ حيثُ لا يصحُ معنويًا أنْ يشتركا فى الحدثِ القائمِ ، حينئذٍ يجبُ نصبُ المفعولِ معه .

فإذا قلت : ذاكرتُ والمصباحَ ؛ فإنه لا يجوزُ أنْ يعطفَ المصباحُ على الضميرِ الفاعلِ – إذا تجاوزْنا عدمَ صحةِ العطفِ لفظيًا ؛ حيثُ الحاجةُ إلى فاصلٍ – ، ولكن من الجانبِ المعنوى فإنَّ المصباحَ لا يجوزُ أنْ يشتركَ فى عمليةِ المذاكرةِ .

---

[١] ينظر : شرح ابن يعيش ٦ / ٩٠ .

٢- فى وجوبِ رفعِ ما بعدَ الواوِ :

يجبُ أنْ يرفعَ ما بعد الواوِ ، ولا يجوزُ نصبُه مطلقًا تحت مؤثراتٍ معنويةٍ ، منها :

أ - إذا كان ما بعد الواوِ مشتركًا مع ما قبلَها فى الحدثيةِ والزمنِ ، حينئذٍ لا يجوزُ أنْ يكونَ ما بعدَ الواوِ مفعولًا معه الحدثُ ؛ لأنه مشتركٌ فى إحداثِه ، ذلك نحو : تشاركَ محمودٌ وعلىٌّ . اقتسمَ أحمدُ وسميرٌ الربحَ .

ب - إذا لم تفد الواوُ المصاحبةُ :

إذا كانتِ الواوُ غيرَ مفيدةٍ للمعيةِ والمصاحبةِ فإنَّ ما بعدها يمتنعُ فيه النصبُ؛ لأنه لا يكونُ - حينئذٍ - مفعولًا معه صريحًا ، كأنْ تقولَ : جاءَ محمدٌ وعلىٌّ قبلَه ، أو بعدَه .... إلخ .

٣- ترجيحُ النصبِ :

يرجحُ النصبُ على المفعوليةِ معه إذا كان فى العطفِ ضعفٌ من جهةِ المعنى ، مع جوازِه لفظيًا . ففى قولِ الشاعرِ :

فكونوا أنتم وبنى أبيكُمْ مكانَ الكليتَيْنِ منَ الطحالِ [1]

يجوزُ عطفُ (بنى) على واوِ الجماعةِ لوجودِ الفاصلِ الضميرِ المؤكدِ للواوِ(أنتم)، ويصبحُ مرفوعًا ، لكن تأدُّبًا وتوكيدًا لإعمالِ النصيحةِ الصادرةِ عن أمرٍ . كان النصبُ فى (بنى) على المفعوليةِ معه أرجحَ ، فيتحولُ الأمرُ إلى النصيحةِ .

٤- ترجيحُ العطفِ :

---

[1] يرجع إلى : الكتاب ١ / ٢٩٨ ، مجالس ثعلب ١ / ١٠٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٨ ، شرح ألفية ابن معطى ١ / ٥٨٩ ، شرح ابن يعيش ٢ / ٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٠، المساعد ١ / ٥٤٤ ، شفاء العليل ١/ ٤٩٣ .

يرجحُ عطفُ ما بعدَ الواوِ إذا لم يكن بين ما سبقَها وما لحقَ بها مانعٌ معنويٌّ، إلى جانبِ عدمِ وجودِ مانعٍ لفظيٍّ أو صناعيٍّ .

فإذا قلت : جاءَ عليٌّ وصديقُه ، من الأرجحِ أنْ يرفعَ (صديقٌ) على العطفِ على الفاعلِ (على) ، وقد ترجحَ ذلك لأنَّ الصديقَ يرجحُ مشاركتُه للفاعلِ فى إحداثِ الحدثِ ؛ لأنه مؤهلٌ بحكمِ مدلولِه لتأديةِ الحدثِ ، كما أنه يجوزُ العطفُ لفظًا، لكنَّ هذا لا يمنعُ من النصبِ على أنه مفعولٌ معه ، وفى رأيى يتغيرُ الناتجُ الدلاليُّ .

٥ – امتناعُ العطفِ والنصبِ على المعيةِ :

ربما كان المعنى مانعًا لاحتسابِ ما بعدَ الواوِ معطوفًا على ما قبلَه ، كما يمنعُه من أنْ يُنصبَ على المعيةِ .

ففى قولِ ذى الرمةِ :

علفْتُها تبنًا وماءً باردًا حتى شتَتْ هَمَّالةً عيناها [١]

الفعلُ (علف) يكونُ واقعًا على التبنِ ، لكنه لا يكونُ للماءِ ، وعليه فإنَّ العلفَ لا ينسحبُ على الماءِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مفعولًا معه ؛ لأنه مفعولٌ به حدثٌ خاصٌ به ، وهو السقىُ أو الشرابُ ؛ لذل فإنه يقدرُ .

ومن ذلك قولُ الراعى النميرى :

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يومًا وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا [٢]

---

[١] يرجع إلى : الخصائص ٢ / ٣٢١ ، شرح ابن يعيش ٢ / ٨ ، شرح التصريح ١ / ٢٤٦ .

[٢] ديوانه ١٥٦ ، الإنصاف ٢ / ٦١٠ ، شرح شذور الذهب ٢٤٢ ، شرح التصريح ١ / ٢٤٦ ، همع الهوامع ٢ / ٢٢٢ ، الصبان على الأشمونى ٢ / ١٤٠ .

حيـثُ التـزجيجُ للحواجـبِ فقـط ، أمـا العيـونُ فلهـا التكحيـلُ ؛ لـذا امتنـعَ العطـفُ والنصبُ على المعيةِ ، ولزمَ تقديرُ فعلٍ محذوفٍ للعيونِ ، وهو : (كحَّلن) .

ب – فى المفعولِ له بين النصبِ وغيرِه :

قولُه – تعالى – : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (النحل ٨) .

(لتركبوها) مفعولٌ لأجلِه ، وجبَ فيه ذكرُ حرفِ التعليلِ ؛ لأنه فقد شرطَ الاشتراكِ مـع عاملِـه فـى الفاعليـةِ ؛ إذ الخـالقُ هـو الله – تعـالى – ، أمـا فاعـلُ الركـوبِ فهـم المخاطبون .

أما (زينـة) فمن أوجـهِ إعرابِها أنها منصوبةٌ على أنها مفعولٌ لأجلِه ، وجازَ ذلك لاستيفائِها الشروطَ التى ينصبُ لها المفعولُ لأجلِه ، ومنها شرطُ الفاعليةِ المشتركةِ، فالخالقُ – تعالى – هو الذى يزينُكم فى أعينِ غيرِكم بالخيولِ وغيرِها [١] .

ج – من الجوانبِ الدلاليةِ فى التمييزِ :

فى التمييزِ جوانبُ دلاليةٌ واضحةٌ تعتمدُ على احتسابِ المنصوبِ بين التمييزِ وغيرِه فيتغيرُ مدلولُه ، أو جهاتٌ دلاليةٌ أخرى ، منها [٢] :

١– الخلافُ الدلاليُّ للتمييزِ فى القولِ : كَرُمَ زيدٌ أبًا :

إنْ صحَّ أنْ يكونَ التمييزُ خبرًا للاسمِ قبلَه أو لملابسِه المقدرِ، نحو: كَرُمَ زيدٌ أبًا، جازَ فيه وجهانِ [١] :

---

[١] ينظر : النحو العربى ٢ / ٣٠٢ .

[٢] يرجع إلى : النحو العربى . الجزء الثالث . موضوع التمييز .

أولُهُما : أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الأبُ ، والتقديرُ : كَرُمَ زيدٌ نفسُه أبًا ، وصحتُه أنَّه يجوزُ أنْ تدخلَ عليه (مِنْ) الجارةُ ، أى : كَرُمَ زيدٌ من أبٍ ، وتكونُ (أب) تمييزًا منصوبًا للعلاقةِ بين الكرمِ وزيدٍ ، ولا يكونُ محولًا عن الفاعلِ ، ويصحُّ أنْ تقولَ : زيدٌ أبٌ ، أو : زيدٌ كَرُمَ .

ثانيهما : أنْ يكونَ المميَّزُ ليس زيدًا ، وإنما هو أبوه ، ويكونُ التقديرُ : كَرُمَ أبو زيدٍ ، أى : ماأكرمَ أباه ، ويكونُ تمييزَ نسبةٍ محولًا من الفاعلِ ، وصحتُه أنَّه لا يجوزُ أنْ تدخلَ عليه (مِنْ) الجارةِ . ولا يصحُّ أنْ تقولَ فى هذا التقديرِ: زيدٌ أبٌ ، ولا زيدٌ كَرُمَ .

فالمعنى على التقديرِ الأولِ : أنَّ زيدًا هو الأبُ ، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ . وعلى التقديرِ الثانى : أنَّ أبا زيدٍ هو المنسوبُ إليه الكرمُ .

٢- **إذا قلتَ : عندى جبَّةٌ خزًّا** ؛ فإنَّ (خزًّا) فيها أوجهٌ تبعًا للمعنى :

- إنْ أردتَ مقدارَ الخزِّ فإنَّها تُنْصَبُ على التمييزِ . أو: أردتَ جهةَ الأصلِ .
- وإنْ أردتَ الصنعَ والخامَ فإنها تُنصبُ على الحاليةِ .
- يجوزُ أنْ ترفعَها على أنَّها نعتٌ لما قبلها ، فتقولُ : عندى جبَّةٌ خزٌّ .
- يجوزُ أنْ تجرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلها ، فتقولُ : عندى جبَّةُ خزٍّ.
- كما يجوزُ أنْ تجرَّ بـ (مِنْ) التى تفيدُ معنى البعضيةِ، فتقولُ:عندى جبَّةٌ من خزٍّ.

٣- **القولُ : هذا خاتم حديد** : فى (حديد) ثلاثةُ احتمالاتٍ للنطقِ ، يترتبُ عليها ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيةٍ :

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٣٧٩ .

أولُهـا :النصـبُ:حيثُ ينصبُ (حديد) على التمييز أو على الحال، ويُنَوَّنُ (خاتم) بالضم ، فيقال : هذا خاتمٌ حديدًا ، ويعنى دلاليًّا : هذا خاتمٌ حالَ كونِ أصلِه حديدًا . أو: من حديدٍ .

ثانيهـا: الرفـعُ : حيث يرفعُ (حديد) مع التنوينِ ، فيكونُ صفةً لخاتمٍ ، ويُنَوَّنُ (خاتم) بالضمِ ، فيقالُ : هذا خاتمٌ حديدٌ ، ويعنى دلاليًّا : هذا خاتمٌ صفتُه الحديدُ.

ثالثُها : الجرُّ : حيثُ يجرُّ (حديد) مع التنوينِ ، على أنَّه مضافٌ إليه، فيقالُ : هذا خاتمُ حديدٍ ، ويعنى دلاليًّا : هذا خاتمٌ من حديدٍ .

٤- القول :يا جارتا ما أنت جارة . فى (جارةً) وجهان :

أولُهمـا: أن تكونَ تمييزًا منصوبًا لأسلوبِ الاستفهامِ الذى يفيدُ المدحَ الشائعَ، أو التعجبَ ، وكلاهما يحتاجُ إلى تمييزٍ لتحديدِ جهةِ المدحِ ، أو جهةِ التعجبِ ، وصحَّ ذلك لجوازِ تحملِ (جارةً) (مِنْ) الجارَّةَ ، وهى من علمِ التمييزِ ، فيصحُّ القولُ : ما أنت من جارةٍ ، وعليه فإن (ما) الاستفهاميةَ فى محلِّ رفع ، مبتدأ أو خبر مقدم ، و(أنت) ضميرٌ مبنىٌّ فى محلِّ رفعٍ ، خبر ، أو مبتدأ مؤخر .

ثانيهما : أن تنصبَ (جارةً) على الحاليةِ ، والتقدير: ما أنت مجاورةً ، كأنه يمدحُها ، أو يتعجبُ منها فى حالِ مجاورتِها ، وإعرابُ (ما أنت) كالإعرابِ السابقِ.

- يجوزُ أن تُحْتَسبَ (ما) حجازيةً ، فتكون عاملةً عملَ (ليس) ، فتكونُ (أنت) اسمَها، و (جارةً) منصوبةً على أنَّها خبرُها .
- يجوزُ أن ترفع (جارةً) ، على أنَّ (ما) نافيةٌ غيرُ عاملةٍ ، و(أنت جارة) جملةٌ اسميةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ .

– ويجوزُ أن ترفعَ (جارةً) ، على أنَّ (ما) استفهاميةٌ ، فتكونُ مبتدأً أو خبرًا مقدَّمًا ، وركنُه الآخرُ (أنت) . ثم ترفعُ (جارةً) على أنَّها خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ ، ويكونُ التقديرُ : ما أنتِ ؟ أأنتِ جارةٌ ؟ على سبيلِ الاستفهامِ البلاغيِّ .

٥– **إذا قلت : (هو أكرمُ أبٍ)** ؛ فإنَّه هو الأبُ ؛ لأن الإضافةَ تجعلُ المضافَ والمضافَ إليه بمثابةِ الاسمِ الواحدِ ، فكأنَّك قلتَ : هو أبٌ أكرَمُ . أما إذا قلت : (هو أكرمُ أبًا) ؛ فإنَّه ليسَ الأبَ ، ولكنَّه ابنُ هذا الأبِ الذى مُيِّزَ به اسمُ التفضيلِ ؛ حيثُ أرادَ المتحدثُ أن يُبيِّنَ أنَّ فيه جهةً من معنى الكرمِ ، فمَّيزها بالأبِ ، فنُصبَ على التمييزِ . أما إذا عَدَدْتَ (أبًا) حالًا ؛ حيث يكونُ اسمًا جامدًا مؤوَّلًا بالمشتقِّ ؛ فإنَّه يكونُ الأكرمَ فى حالِ احتسابِه أبًا ، أو بالنظرِ إلى أُبُوَّتِه .

فلتحظْ كيف يتفقُ التوجهُ الإعرابىُّ مع التوجُّهِ المعنوىِّ ، مع الخلافِ فى العلامةِ الإعرابيةِ أو الاتفاقِ فيها .

٦– **يجوزُ إفرادُ التمييزِ وتثنيتُه وجمعُه بحسبِ حقيقتِه** التى يريدُها المتحدثُ له ؛ فتقولُ : دارى خلفَ دارِك فرسخًا ، أو فرسخَيْن ، أو فراسخَ ؛ حيثُ يكونُ (فرسخًا) وما يضاعفُه تمييزًا منصوبًا مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا حسبَ الواقعِ .

وتقول : حَسُنَ الزيدان داريْن ، أو دارًا ،أو دورًا . فتجمعُ أو تثنى أو تفردُ حسبَ واقعِ ما للزيديْن من عددِ الدورِ .

٧– **وتقول : حَسُنَ محمدٌ عَسَلًا وماءً وشايًا ....**

كما تقولُ : كَرُمَ المحمدون آباءً ؛ حيثُ تجمعُ (آباءً) ولا تريدُ المطابقةَ بقدرِ ما تريدُ أنْ تبيِّنَ أنَّ أباهُم ليسَ واحدًا .

ولكنك تقول : حسُن المحمدون أبًا ، فتفردُ التمييزَ (أبًا) لِتُبَيِّنَ أنَّ أبَاهُم واحدٌ .

٨- **فإذا كان لمحمدٍ ثوبٌ واحدٌ** فإنك تقولُ : نظُفَ محمدٌ ثوبًا ، فتفردُ التمييزَ (ثوبًا)، وكأنك تودُّ أنْ تبيِّنَ أنَّ له ثوبًا واحدًا ، يكونُ نظيفًا دائمًا ، وقد يحتملُ أنَّ له أثوابًا أخرى .

لكنك إذا أردتَ أنْ تبيِّن نظافتَه فى كثرةِ أثوابِه فإنك تقولُ : (نَظُفَ محمد أثوابًا) ، فتجمعُ التمييزَ المنصوبَ (أثوابًا) .

٩- مواقعُ بينَ الحالِ والتمييزِ :

اختلفَ النحاةُ فيما بينهم فى توجُّهِ موقعِ بعضِ الأسماءِ فى تراكيبِها بين الحالِ والتمييزِ ؛ ويوجَّهُ كلٌّ منها دلاليًّا ، منها :

أ- القول : هذا خاتمك حديدًا ، وبابُك ساجًا .... إلخ ؛حيث كلٌّ من (حديدًا ، وساجًا) منصوبٌ ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامدٌ ، فاختلفوا فى سببِ نصبِه بين الحالِ والتمييزِ ؛ حيث إنه حالٌ جامدةٌ ؛ لأنَّها مبينةٌ لأصلِ صاحبِها ، وهو من المواضعِ التى تأتى فيها الحالُ جامدةً .

ومثلها إذا كانتِ الحالُ فرعًا لصاحبِها ، أو مبينةً لنوعِه ، كأنْ تقولَ : هذا قطنُك ثوبًا ، وهذا مالُك ذهبًا . ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ النصبُ على التمييزِ ؛ حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ ، ولكنها إلى الحالِ أرجحُ .

ب- القول : كُرم محمدٌ ضيفًا ؛ حيثُ (ضيفًا) تنصبُ على التمييزِ؛ لأنها تحددُ النسبةَ فى العلاقةِ بين الكرمِ ومحمدٍ ، ومنهم من يرى أنها تنصبُ على الحاليةِ ؛ حيثُ إنَّ الكرمَ حدثَ لمحمدٍ ، وهو ضيفٌ .

جـ- التراكيب : كفى بالله ناصرًا، ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (النساء٨١).

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ (النساء ٤٥) . **﴿وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾** (النساء ٧٠) . ﴿ **كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾** (الإسراء ١٤). وكل ما يذكرُ من منصوبٍ

بعدَ هذا الفعلِ أو شبهِه ، وهو صفةٌ مشتقةٌ قد يوجَّه إلى أنه تمييزٌ منصوبٌ، ويقوى هذا الوجهَ من الإعرابِ أنَّه يصحُّ دخولُ (مِنْ) عليه ، فيقالُ : من ناصرٍ ، من وكيلٍ ، من شهيدٍ .... إلخ . ومنهم من يوجهُ نصبَ هذه الأسماءِ على الحاليةِ ؛ حيثُ إنها أسماءٌ مشتقةٌ ، لكنَّ الحاليةَ فيها تقييدٌ ، ولا يصحُّ التقييدُ فى كثيرٍ من هذه الدلالاتِ .

د- قولُه تعالى : ﴿**وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا**﴾ (المدثر ٣١) . (مثلا) منصوبٌ بعد قولِه تعالى : ﴿**مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا**﴾ ، فعلاقُتُه المعنويةُ باسمِ الإشارةِ ، وهى تحديدٌ لجهةٍ دلاليةٍ لاسمِ الإشارةِ المبهمِ ؛ حيث بيَّنَ أنه يشارُ إلى مثلٍ ، فكان منصوبًا على التمييزِ . وقد يُفهمُ منه بيانُ هيئةِ اسمِ الإشارةِ أثناءَ الإرادةِ ، فيكونُ منصوبًا على الحاليةِ .

وفى كلِّ المواضعِ السابقة إذا أريدَ بالمنصوبِ الحالية فكأنك أردتَ معنى (فى حالِ كذا) ، وإذا أردتَ به التمميزَ فكأنك أردتَ (مِنْ كذا) . ففى القولِ : هذا خاتمُك حديدًا ، أى : فى حالِ كونِه حديدًا ، أو : من حديدٍ ، وبينهما تتضحُ إرادةُ الحاليةِ أو التمييزِ .

فإذا أردتَ التمييزَ وخشيتَ اللبسَ بالحاليةِ فيجوزُ لك أن تدخلَ (مِنْ) على التمييزِ ، فتقول : لله درُّه من فارسٍ ، وما رأيتُ مثلَه من رجلٍ ، وما أصدقَه من قائلٍ .

هـ- إذا قلت : هو الجميلُ وجهًا ، وهو الجميلُ تبسمًا تجدُ أن المنصوبَ فى كلٍّ من التعبيرين يتغيرُ إعرابُه بتغيرِ المبنى ؛ حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامدٌ ، فهو يميزُ ويوضحُ ويفسرُ جهةَ الجمالِ فيه ، فتكونُ تمييزًا ، ويكونُ التقديرُ : هو الجميلُ وجهُه .أما (تَبَسُّمًا) فإنها تبينُ هيئةَ الجمالِ فيه ؛ حيثُ يكونُ التقديرُ : هو الجميلُ فى حالِ تبسمِه ، فتكونُ منصوبةً على الحاليةِ ، وقد تجعلُها منصوبةً على التمييزِ إذا قصدتَ بالتبسمِ معنى المصدريةِ ، فهو اسمٌ جامدٌ .

١٠- بين الحالِ وغيرِها مما يوصفُ به معنويًا :

يلحظُ أن الحالَ بوضعِها هذا فى التركيبِ العربىِّ تتداخلُ مع الخبرِ والنعتِ والتمييزِ فى أحدِ أقسامه ، وقد يكونُ النائبُ عن المفعولِ المطلقِ فى بعضِ معانيه ؛ حيثُ إنَّ الخبرَ والنعتَ يشتركان مع الحالِ فى معنى الوصفيةِ .

فإذا قلتَ : محمدٌ قائمٌ ، فـ (قائم) خبرُ المبتدإِ (محمدٌ) ، حتى إذا قلتَ : أجاب محمدٌ قائمًا ، تحول الخبرُ إلى الحالِ ، وذلك لإجراءِ حدثٍ ، وهو الإجابةُ، وكونُ الخبرِ (قائمًا) فضلةً ، فبيَّنَ القيامُ حالَ محمدٍ الفاعلِ أثناءَ إجراءِ الحدثِ (الإجابة) .

وإذا قلتَ :أجابَ محمدٌ القائمُ ، فـ (القائمُ) نعتٌ للفاعلِ (محمدٌ) ؛ لأنَّ كلمةَ القائمِ لا تبينُ هيئةَ محمدٍ أثناءَ إجراءِ الإجابةِ ، وليس المقصودُ بها فى التركيبِ ذلك ، وإنما خصصتْ محمدًا وحددته من غيرِه غيرِ القائمِ ، فكأنما أريدَ بـ (محمدٌ) و (القائمُ) كلمةً واحدةً ، تؤديان معًا معنى الفاعليةِ .

فالسمةُ الفارقةُ بين الحالِ والنعتِ إنما هى بيانُ الهيئةِ أثناء إحداثٍ ما ، وهى التى تميزُ الحالَ ، أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفةِ فإنما تجعلُه معها كاسمٍ واحدٍ.

فالصفةُ تفرقُ بين اسميْن مُشتركيْن فى اللفظِ ، أما الحالُ فهى زيادةٌ فى الفائدةِ والخبرِ ، فإذا قلت : أقبل محمدٌ المبتسمُ ، يعنى هذا أنَّ هناك من يُسمى محمدًا آخرَ، ففرقتَ بالصفةِ ، لكنك إذا قلتَ : أقبلَ محمدٌ مبتسمًا ، زِدْتَ فى الإخبارِ بالحالِ .

كما أن الحالَ تشتركُ مع تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ فى معنى الوصفيةِ . فإذا قلتَ : لله درُّه فارسًا ، فإنَّ التمييزَ (فارسًا) وإن كان يُلمسُ فيه معنى الوصفيةِ إلا أنه لا يقصدُ به بيانُ الهيئةِ ، وإنما بيانُ جنسِ المتعجبِ منه [١] . فبعدَ أنْ تعجبتَ منه

---

[١] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣١١ .

بالقولِ : (لله دره) ميَّزتَ جهةَ التعجبِ بالمعنى المفهومِ من (فارسًا). فالسمة الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هى بيانُ الهيئةِ التى تميَّزُ الحالَ.

أما ما يميزُ الحالَ عن بعضِ معانى النائبِ عن المفعولِ المطلقِ التى يمكنُ أن تتداخلَ معها إنما هو الوصفيةُ ؛ لأن معانى النائبِ عن المفعولِ المطلقِ لا يُلمسُ فيها معنى الوصفيةِ . فإذا قيلَ : رجعَ القهقرى ، فإنَّ (القهقرى) ليس صفةً، وإنما هى لبيانِ نوعِ الرجوع ، وليس هيئتَه .

والتشابُه المعنوى قائمٌ – بقوةٍ – بين الخبرِ والنعتِ والحالِ ، ولذلك فإنه يمكنُ لك أنْ تحولَ كلًا من الحالِ والخبرِ والنعتِ إلى الآخرِ عن طريقِ التغييرِ فى بنيةِ الجملةِ أو التركيبِ الْمُنْشَأِ . مثالُ ذلك :

– أكلتُ البرتقالة ناضجةً (حال منصوبة) .

–البرتقالةُ ناضجةٌ (خبر مرفوع) .

–أكلتُ البرتقالةَ الناضجةَ (نعت منصوب) .

– البرتقالةُ الناضجةُ مأكولةٌ (نعتٌ مرفوع) .

–أمسكت ببرتقالةٍ ناضجةٍ (نعت مجرور) .

ولك أنْ تجرىَ هذه التغييراتِ والعلاقاتِ المعنويةَ فى كلٍّ مما يأتى :

– محمدٌ وسميرٌ مبتسمان .

– أقبلَ محمدٌ السريعُ فى مشيهِ .

– استمعتُ إلى الخطبةِ جيدًا إلقاؤُها .

د– فى المصدرِ بين الرفعِ والنصبِ :

قد يقعُ المصدرُ فى الجملةِ مرفوعًا أو منصوبًا ، وبينهما يختلفُ وقعُه الدلاليُّ، بل يختلفُ المجموعُ الدلاليُّ للجملةِ الواقعِ فيها .

تقولُ : سلامٌ عليك ، ويلٌ لك ، ويحٌ لك ، خيرٌ له ، شرٌّ له . أثناءَ الرفعِ يكونُ " المعنى فيهن أنك ابتدأتَ شيئًا قد ثبتَ عندك ، ولست فى حالِ حديثِك تعملُ فى إثباتِها وتزجيتِها " (١) .

" اختارتِ العربُ فيها الرفعَ ؛ لأنهم جعلوها كالشىءِ اللازمِ الواجبِ فأخبروا عنها ، وجعلوها مبتدأةً ، وجعلوا ما بعدها خبرَها " (٢) .

والجملةُ الاسميةُ دالةٌ على الثبوتِ والوقوعِ ، لا التجددِ والحدوثِ .

ومما يفيدُ الدلالةَ على الثبوتِ والاستقرارِ التعبيرُ بالجملةِ الاسميةِ ، غيرَ ما يكونُ عليه التعبيرُ بالجملةِ الفعليةِ التى تدلُّ على التجددِ والحدوثِ ، فإن المصدرَ فى التركيبِ السابقِ إذا نطق منصوبًا فإنه يدلُّ على أنه فى جملةٍ فعليةٍ.

ويثبتُ ذلك فى قولِه – تعالى – : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (هود ٦٩) ؛ حيثُ ذُكِرَ المصدرُ (سلام) بين الرفعِ والنصبِ ، فجوابُ سيدِنا إبراهيمَ – عليه السلامُ – فى قولِه – تعالى – حكايةً منه : ﴿ قَالَ سَلَامٌ ﴾ (هود ٦٩) أحسنُ من قولِ الملائكةِ : ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ امتثالًا لقولِه تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (النساء ٨٦) (٣) .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٣٠ .

(٢) شرح السيرافى ٥ / ١٠١ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١ / ٦٥ .

فإذا نصبتَ هذه " كنتَ فى حالِ ذكرِك إياها تعملُ فى إثباتِها وتزجيتِها" [١] ؛ حيثُ يقدرُ فعلٌ محذوفٌ ، والفعلُ يدلُّ على التجددِ والحدوثِ .

وفى قولِ منذر بنِ درهم الكلبى :

فقالت حنانٌ ما أتى بك هَا هُنا أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالحىِّ عارفُ [٢]

رفع (حنان) يدلُّ على أنها تريدُ القولَ : أمرى حنانٌ ، فيكونُ شيئًا قد ثبت . ولو أنها أرادت إثباتَ الحنانِ أثناءَ قولِها لنصبت ، فقالت : حنانًا ، أى : تحنن حنانًا .

أما قولُ ملبد بن حرملة :

يشكو إلىَّ جَمَلى طولَ السُّرَى صبرٌ جميلٌ فكِلَانا مُبْتَلَى [٣]

فإنَّ النصبَ أجودُ وأكثرُ ؛ لأنَّ الشاعرَ يأمرُ جملَه بالصبرِ ؛ لأنَّ الجملَ كان شاكيًا لطولِ السُّرى .

ولذلك فإنَّ الرفعَ أجودُ فى قولِه – تعالى – : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (يوسف ١٨) ؛ لأنَّه إخبارُ يعقوبَ – عليه السلامُ – بصبرٍ حاصلٍ فيه .

وقراءةُ الرفعِ فى قولِه – تعالى – : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (الفاتحة ٢) " أمكنُ وأبلغُ من قراءةِ النصبِ ؛ لأنَّ الرفعَ فى بابِ المصادرِ التى أصلُها النيابةُ عن أفعالِها يدلُّ على

---

[١] الكتاب ١ / ٣٣٠ .

[٢] ينظر : الكتاب ١ /٣٢٠ ، ٣٤٩ ، شرح السيرافى ٥ / ٩٣ ، الصاحبى ٢٥٠ ، شرح ابن يعيش ١ /١١٨ .

[٣] ينظر : الكتاب ١ / ٣٢١ ، شرح السيرافى ٥ / ٩٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٣٦١ ، ٥٣٩.

الثبوتِ والاستقرارِ ، بخلافِ النصبِ فإنَّه يدلُّ على التجددِ والحدوثِ " [١] ، فالرفعُ فيه عمومٌ فى المعنى [٢] .

لذلك فإنَّ إلقاءَ السلامِ من الملائكةِ على إبراهيمَ – عليه السلامُ – جاءَ بالنصبِ ، وكان جوابُه عليهم بالرفعِ ، ذلك فى قولِه المذكورِ سابقًا : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود ٦٩) ؛ لأنَّ سلامَهم يثبتونه حالَ نطقِهم إياه ، أما جوابُه فإنَّه يكونُ أبلغُ وأكثرُ ثبوتًا امتثالًا لقولِه تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (النساء ٨٦) . فكان بالرفعِ للدلالةِ على الثبوتِ والاستقرارِ .

ومن الرفعِ دلالةً على الثباتِ والدوامِ ما جاءَ دالًّا على الدعاءِ ، كما فى قولِه – تعالى – : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (المرسلات ١٥) . ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين ١) .

هـ- إعمالُ المصدرِ جانبٌ دلاليٌّ فى التركيبِ :

أرى أن إعمالِ المصدرِ واسمَ المصدرِ إنما ينبعُ من جانبٍ دلاليٍّ ، لا تركيبى لفظى ؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كانَ دالًا على الفعليةِ وهى الحديثةُ، وأرى أنه فى هذا البناءِ ، أو فى هذا السياقِ الدلاليِّ ، يتضمن حدثًا وفاعلَه ، فهو بمثابةِ اسمِ الفعلِ ، واسمِ المفعولِ .

أى : يدلُّ المصدرُ على إعمالٍ ما قد حَدثَ ، أو يحدثُ ، أو سيحدث . لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملةِ لا يكونُ فيها هذا الجانبُ الدلاليُّ ؛ إذ إنَّ المصدرَ المؤكدَ إنما هو تكرارٌ لحدثٍ سابقٍ مذكورٍ. داخلَ فعلٍ وفاعلٍ ، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ،

---

[١] الدر المصون ١/ ٦٥ .

[٢] ينظر : التبيان فى إعراب القرآن ١ / ٥ .

وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكرُ فيما سبق هذا المؤكدَ ، وهو الفعلُ . والمصدرُ المبينُ للعددِ لا يُؤْتَى به للإعمالِ ، وإنما ليبيِّنَ عددَ مراتِ الفعلِ السابق .

إذنْ ؛ فهو ليس معبرًا عن حدثٍ ما ، وإنما يكونُ لغرضٍ دلاليٍّ معينٍ .

والمصادرُ الأعلامُ كالأسماءِ الأعلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ ؛ لأنها قَدْ وُضعِتْ لدلالةٍ خاصةٍ لا تحيدُ عنها ، وهى المصدريةُ . كما أن ألفاظَ الأعلامِ إنما وضعتْ للدلالةِ على العلميةِ – لا غيرُ .

فالأعلامُ : (محمَّدٌ ، ومحمودٌ ، وتأبَّطَ شَرًّا ، وينقلُ ، وينبعُ .... إلخ) لا تعملُ بوضعِها البنيوى ، والذى يختلفُ بين اسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والجملةِ ، والفعلِ ، وذلك لنقلِها من هذه الأصولِ البنيويةِ إلى دلالةٍ أخرى ، وهى العلميةُ .

فالجانبُ الدلاليُّ من اللفظةِ المستخدمةِ فى التركيبِ هو المعوَّلُ فى أثرِها النحويِّ. والمصدرُ بوضعِه الأصليِّ البنيويِّ يدلُّ على الحديثةِ لا غيرُ ، لكنه يكتسبُ جانبًا دلاليًّا آخرَ من التركيبِ ، سواءٌ أكان هذا الجانبُ ظاهرًا فى اللفظِ، إذا ذُكر معه معمولاتُه ، أم كان مقدرًا ؛ حيث يستترُ فى تركيبهِ ، ويُفْهم من الخاصةِ الدلاليةِ للمصدرِ ، إنْ متعديًا إلى واحدٍ أو أكثَر ، وإن لازمًا ، وإن احتاجَ إلى متعلقٍ .

فإذا قلت :

– (الضرب) : فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحدثيةِ ، وهى معنى الضربِ .

– أساءنى الضربُ : فهذا يدلُّ على حدثٍ وقعَ بالضرورةِ ، ثم اكتسبَ الحدثُ من خلالِ التركيبِ جانبًا دلاليًا آخرَ ، وهو الفاعليةُ ؛ لأنَّ كلَّ حدثٍ فى تركيبٍ مفهومٍ لا بدَّ له من محدثٍ فاعلٍ .

– أساءنى ضربُكَ : فهذا يدلُّ على ضَرْبٍ ، أى : حدثٍ وقعَ علَيْك ، أو منك .

– أساءنى ضربُك أخاك : فهذا يدلُّ على ضربٍ وقعَ منك على أخيك .

لهذا فإن النحاةَ يضطرون إلى أن يجعلُوا من شروطِ إعمالِ المصدرِ أن يصحَّ إحلالُ (ما) والفعلِ ، أو (أَنْ) ومعموليها محلَّه ، وكلُّها فيها معنى الحدثيةِ التى تتضمنُ فاعلَها .

الخاتمـــــة

النحوُ المُمَثَّلُ فى قواعدِ التركيبِ والمعنى صِنْوان لا يفترقان ، ولا تجدُ أحدَهما دونَ الآخرِ فى الكلامِ ، فغايةُ اللغةِ دلالاتٌ ومعانٍ عن طريقِ تراكيبَ تطولُ أو تقصرُ فى درجاتٍ مختلفةٍ منها ، وليس النحوُ والمعنى وجهان لعملةٍ واحدةٍ ، بل هما ممتزجان ومتداخلان إلى حدٍّ لا انفصامَ فيه .

ويدورُ هذا البحثُ : " من جوانبِ التركيبِ والمعنى " داخلَ هذه الفكرةِ مؤكدًا إياها من خلالِ الإشارةِ إلى عدةِ جوانبَ تركيبيةٍ ، تنقسمُ إلى قسمين :

القسمُ الأولُ : من النحوِ ودلالةِ الكلمةِ فى التركيبِ : من خلالِ التنويهِ إلى جوانبِ كلٍّ من الرفعِ والنصبِ والتبعيةِ والخلافِ الإعرابىِّ وعلاقةِ كلٍّ منها بالمعنى، إلى جانبِ الخلافِ الدلالىِّ والإعرابِ ، والإعرابِ ومعنى المحذوفِ ، وكلُّها مرتبطةٌ بكتابِ سيبويهِ .

القسمُ الثانى : من النحوِ ودلالةِ التركيبِ : يشارُ فيه إلى الجوانبِ الدلاليةِ فى عددٍ من الظواهرِ التركيبيةِ تتمثلُ فى : قطعِ النعتِ عن المنعوتِ ، قضايا التوكيدِ : تأكيدِ الجملةِ ، ليس كلُّ تكريرٍ توكيدًا لفظيًا ، المؤكدِ بكلا وكلتا ، المؤكدِ بـ (كل) ، من الجوانبِ الدلاليةِ فى البدلِ من خلالِ : أقسامِه ، البدلِ والنوعِ ، البدليةِ والقطعِ فى البدلِ المفصلِ من المجملِ ، بين عطفِ البيانِ والبدلِ المطابقِ ، صاحبِ الحالِ والمعنى وبيانِ أنه إنْ لم يكن معرفةً فإنه يجبُ أنْ يكونَ مختصًا إن كان نكرةً ، العلاقاتِ الدلاليةِ بين الظرفِ والفعلِ ، الصفةِ المشتقةِ والإضافةِ ، من الجوانبِ الدلاليةِ فى المنصوباتِ : فى المفعولِ معه بين الرفعِ والنصبِ ، فى المفعولِ له بين النصبِ وغيرِه ، من الجوانبِ الدلاليةِ فى التمييزِ من خلالِ عشرة نماذجَ تركيبيةً ، فى المصدرِ بين الرفعِ والنصبِ ومواضعَ لغويةٍ توضحُ ذلك ، ثم فكرةِ إعمالِ المصدرِ جانبٍ دلالىٍّ فى التركيبِ.

وهذه الأفكارُ غيضٌ من فيضٍ يتناثرُ فى كتبِ النحوِ واللغةِ والتفسيرِ والبلاغةِ .... إلخ ، ولكنها تحتاجُ إلى تضافرِ جهودِ الباحثين لإيفاءِ هذه الفكرةِ جانبًا منها.

من المراجع والمصادر:

- إملاء ما منَّ به الرحمن فى وجوه الإعراب والقراءات و لأبى البقاء العكبرى ، مصر .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى و تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط ٢ ،١٩٥٣ م .
- البرهان فى علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٧٢م .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى، تحقيق: د. خديجة الحديثي وآخر، بغداد ١٣٩٤هـ .
- التبصرة والتذكرة ، لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى ، تحقيق : د . فتحى أحمد مصطفى على الدين ،مطبوعات جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢ ، ١٩٨٢ .
- تفسير البيضاوى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ ١٤٠٨ ، ١٩٨٨.
- الجملة العربية، القسم الأول، د. إبراهيم إبراهيم بركات، الخانجي، مصر ١٩٨٢م .
- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ يس العليمى ، طبعة عيسى البابى الحلبى ، القاهرة .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، القاهرة – ١٩٥٦م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، تحقيق: د . عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥ .

- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، صبيح، القاهرة، ط٦، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م .
- شرح ابن عقيل ،على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، مصر ، السعادة ١٩٦١م .
- شرح ألفية ابن معطى ، للموصلى ، تحقيق : على الشوملى ، الخانجى، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥ م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، وآخر ، هجر ، القاهرة ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، المطبعة الأزهرية.
- شرح جمل الزجاجى ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق : على عيسى عبد الله، عالم الكتب ن ط٢ ، ١٩٨٦ .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدى ، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢- ١٩٨٢ .
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب، ومكتبة الخانجي، د.ت .
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى ، تحقيق : د . عبدالله الحسينى ، مكة المكرمة ١٩٨٦ م .
- الكتاب لسيبويه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ٦٦- ١٩٧٥م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري جار الله، القاهرة ١٣٩٢هـ .

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٩٨٤م .
- النحو العربى ، د. إبراهيم إبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، ط١، ٢٠٠٧.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، بيروت، دار المعرفة – د . ت .